الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abbas Laghrour University Khenchela

Faculty of Economic, Management And Commercial Sciences

Department of Commercial Sciences

Specialization: Marketing Services

وزارة التعليـم العالي والبحث العلمي

جـامعـة عباس لغرورخنشلـة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسـ

قسم علوم تجارية

التخصص: إدارة أعمال

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

دور أجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة

"دراسة حالة الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر خنشلة"

إعداد الطالبتين:

- شرقية نبيلة
- مروى مدور

إشراف الأستاذ:

د/ بن عباس شامية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
دلال عجالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
بن عباس شامية	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
سكيو أماني	أستاذ محاضر–ب–	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى: "رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه"

الشكر الأول والأخير لله تعالى الذي أمدنا بالصبر والعافية لإنجاز هذا العمل

انه من دواعي الاعتزاز و الشرف أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى

التي كان لها الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في انجاز هذا العمل،أستاذتي الفاضلة بن عباس شامية، على ما قدمت لنا من نصح وتوجيه وارشاد خلال اعداد هذا العمل رغم كل المسؤوليات التي على عاتقها

﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾.

أهدي نجاحي

الى .....

من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، أبي العزيز أسأل الله أن يرحمه ويغفر له

الى...

ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

الى ريحانة حياتي وبهجتها أمي العزيزة أسأل الله أن يحفظها لنا.

الى ....

من كانوا ملاذي وملجئي إخوتي وأخواتي من الكبير إلى الصغير

الى ....

جميع أصدقائي كل باسمه

إلى ...

كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

نبيلة

2025

﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يطيب الليل الا بشكره ولا يطيب النهار الا بطاعته ولا تطيب اللحظات الا بذكر الله جل جلاله.

لقد انتهت الرحلة، لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن سهلة ولم يكن الحلم قريبا ومهما طالت فستمضي بحلوها ومرها.

حانة اللحظة الأكثر فخرا، اهدي عملي هذا الى من رباني وكافح لأجلي، والذي احمل اسمه بكل فخر طاب بك العمر يا سيد الرجال واطال الله في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها... **"والدي العزيز عمار"**

ملاكي في الحياة ومعنى الحب واعز ما املك الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي الى غاليتي التي رافقتني وارشدتني في كل منعطف في حياتي... **"امي الغالية رهودة"**

الى ضلعي الثابت الذي لا يميل الى من رزقت به سندا وملاذي الأول والأخير **"اخي العزيز فارس**

يا من كنتم للروح جدارا لا ينهار، وللقلب نبضا لا يخون، بمحبتكن اشتد عزمي وثبتت الخطى، هذا العمل هدية قلب يعرف انكن نعمة لا تقدر...

"الى اخواتي نسيمة، علية، كريمة، ابتسام، لجين"

من ترتسم على وجوههم براءة الحياة، الى أحلام الغد، ابتسامتكم وطن وخطواتكم رجاء لا يخبو، اسأل الله ان يكتب لكم دروبا من نور ونجاحات تفوق الحلم...

"الى صغار القلب نور ميان، محمد انس، سند"

يا من سكبن في ايامي بهجة، وزرعن على دربي وردا لا يذبل، أنتن لحن الصفاء في زمن ازدحم

بالصخب، اهديكن هذا العمل عربون محبة وامتنان لكل لحظة صدق ونقاء جمعتنا وادعو الله ان يديم الود بيننا ما حييت ..."**الى صديقاتي خولة، نور الهدى، خلود"**

مروة

الملخص:

تهدف دراستنا إلي التعرف علي دور أجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة وذلك بدراسة حالة الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة، باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة يلعب دورا هاما واستراتيجيا في ديناميكية النمو الاقتصادي رغم الصعوبات والعراقيل العديدة التي تواجهه، لذا فقد أصبح من الضروري على السلطات الحكومية اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل مساعدته، وذلك من خلال تأسيس أجهزة دعم ومرافقة لإنشائها وتطويرها ومنحها كل الامتيازات المالية والضريبية، والتي من شأنها أن تخفف من حدة الصعوبات كما تشجع على خلق بيئة ملائمة لتطورها.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بإسقاط دراستنا على الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة من خلال القيام بدراسة وتحليل ثلاث مشاريع مصغرة مختلفة قامت الوكالة بدعمها، تمويلها ومرافقتها على مستوى الولاية.

وقد توصلت الدراسة لنتيجة أساسية وهي: أن الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لا تركز على تقديم التمويل اللازم للمشاريع فقط، بل تقوم أيضا بتقديم خدمات غير مالية تتمثل في مختلف الورشات والدورات التكوينية والتدريبية لحاملي المشاريع المقبولة، مع المرافقة من خلال التوجيه والإرشاد في جميع مراحل إنجاز المشروع.

الكلمات المفتاحية: أجهزة المرافقة؛ المؤسسات الصغيرة؛ الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر.

Abstract

Our study aims to identify the role of accompanying devices in supporting small businesses by studying the case of the State Agency for Microcredit Management in Khenchela,considering that the small business sector plays an important and strategic role in the dynamics of economic growth despite the many difficulties and obstacles it faces,this is done by establishing support and accompaniment agencies to establish and develop them and grant them all financial and tax privileges.Which would alleviate the difficulties and encourage the creation of a suitable environment for its development.

To achieve the objectives of the study, we applied our study to the state agency for microcredit management in Khenchela state,by conducting a study and analysis of three different micro-projects that the agency supported, funded and facilitated at the state level.

The study reached a basic result, which is:the State Agency for Microcredit Management does not focus on providing the necessary financing for projects only;it also provides non-financial services in the form of various workshops and training courses for those with accepted projects,with accompaniment through guidance and counseling throughout all stages of project completion.

Keywords:Accompanying devices;small businesses;State agency for microcredit management.

البسملة

شكر وتقدير

الإهداء

الملخص V

فهرس المحتويات VII-VI

قائمة الجداول IX

قائمة الاشكال X

قائمة الملاحق..... XI

قائمة المختصرات.....

XI

مقدمة عامة:..... أ-هـ

الفصـــــل الأول

الإطار النظري لأجهزة المرافقة، المؤسسات الصغيرة والدراسات السابقة

تمهيد.....8

المبحث الأول: أساسيات حول أجهزة المرافقة والمؤسسات الصغيرة 9

المطلب الأول: مفهوم أجهزة المرافقة وأهميتها 9

الفرع الأول: مفهوم أجهزة المرافقة.....9

الفرع الثاني: أهمية أجهزة المرافقة 10

المطلب الثاني: أنواع أجهزة المرافقة 10

المطلب الثالث: مفهوم المؤسسات الصغيرة وخصائصها.....16

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة..... 16

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة..... 17

المطلب الرابع: أنواع المؤسسات الصغيرة والتحديات التي تواجهها..... 19

الفرع الأول: أنواع المؤسسات الصغيرة..... 20

الفرع الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة. 22

المبحث الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة في ظل هيئات(أجهزة) الدعم والمرافقة 23

المطلب الأول: دورهيئات المرافقةفيإنجاحالمؤسساتالصغيرة 23

المطلب الثاني: دورهيئات المرافقةفيتقديم الدعم المالي للمؤسساتالصغيرة 24

المطلب الثالث: دورهيئات المرافقةفيتقديم الدعم والاستشارة للمؤسساتالصغيرة..... 25

المبحث الثالث: الدراسات السابقة 27

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية..... 27

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية 31

المطلب الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة..... 32

خلاصة الفصل الأول: 33

الفصلالثاني

الدراسةالميدانية: دراسةحالةالوكالةالولائيةلتسييرالقرضالمصغرخنشلة

تمهيد..... 36

المبحث الأول: تقديم الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة ... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة..... 37

الفرع الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 37

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي الوكالة 39

المطلب الثاني: مهام وأنشطة الوكالة..... 40

الفرع الأول: مهام الوكالة.....

الفرع الثاني: انشطة الوكالة.....

المطلب الثالث: صيغ التمويل وإجراءات منح القروض المصغرة من طرف الوكالة..... 42

الفرع الاول الأول: صيغ التمويل التي تعتمدها الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة 42

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض المصغرة في الوكالة الولائية بخنشلة 44

المبحث الثاني: دراسة وتقييم حصيلة نشاطات الوكالة لدعموتمويل المشاريعلولاية خنشلة.....

المطلب الاول: إحصائيات الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة..... 52

المطلب الثاني: نماذج عن مشاريع تم تمويلها من قبل الوكالة..... 55

الفرع الأول: تقديم المشروع الأول(حلاقة) 55

الفرع الثاني: تقديم المشروع الثاني(بيتزيريا)..... 60

الفرع الثالث: تقديم المشروع الثالث (الصيدلة)..... 64

المطلب الثالث: تقييمحصيلةنشاطالوكالة 70

خلاصة الفصل الثاني: 71

خاتمة عامة:..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة المصادر والمراجع: 78

قائمة الملاحق: .....

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور المشرع الجزائري	11_12
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة على أساس أسلوب تنظيم العمل	15
03	نمط التمويل في الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر	37
04	حصيلة للخدمات المالية والغير مالية الممنوحة من الوكالة	45
05	حصيلة القروض الممنوحة من الوكالة خلال الفترة(2005_2024)	46
06	حصيلة نشاط الوكالة خلال الفترة(2005_2021)	47
07	حصيلة نشاط الخدمات غير المالية الممنوحة من الوكالة خلال الفترة(2005_2024)	47
08	تقديم المشروع الاول	51
09	الهيكل المالي للمشروع الأول	51
10	الهيكل الاستثماري للمشروع الاول	52
11	تسديد القرض البنكي للمشروع الاول	53_52
12	تسديد القرض (بدون فائدة) للوكالة للمشروع الاول	53
13	تقديم المشروع الثاني	55
14	الهيكل المالي للمشروع الثاني	56
15	الهيكل الاستثماري للمشروع الثاني	56
16	تسديد القرض البنكي للمشروع الثاني	57
17	تسديد القرض (بدون فائدة) للوكالة للمشروع الثاني	58
18	تقديم المشروع الثالث	60
19	الهيكل المالي للمشروع الثالث	61
20	الهيكل الاستثماري للمشروع الثالث	61
21	تسديد القرض البنكي للمشروع الثالث	62

22	تسديد القرض (بدون فائدة) للوكالة للمشروع الثالث	63

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط الدراسة	هـ
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر	32
03	صيغ التمويل في الوكالة	36

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
1	وثيقة تنقيط المتربص
2	وثيقة تسهيل المهمة
3	Décision d'éligibilité et de financement projet
4	Bilan Douverture
5	Facture proformat
6	Bilan Douverture
7	Coutet financement du projet
8	Coutet financement du projet
9	Coutet financement du projet
10	Bilan Douverture
11	Décision d'éligibilité et de financement projet

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات	اللغة العربية	اللغة الفرنسية

Agence national pour l'emploi des jeunes	**الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**	**ANSEJ**
Agence national de gestion du microcrédit	**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**	**ANGEM**
Caisse national assurance chomage	**الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة**	**CNAC**
Agence national d'appui de développement de l'entreprenariat	**الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**	**ANADE**
Agence national pour le développement des investissements	**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**	**ANDI**
Fonds de granite de prêts aux petites et moyennes' entreprises	**صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	**FGAR**

المقدمة العامة

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو الناشئة هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الامر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

وعلىالرغممنالأهمية البالغة للمؤسساتالصغيرة وما تتمتعبهمنمزاياوسماتإلاأنهاتواجهالعديد منالصعوبات، العراقيلوالمشاكلالماليةالتيتحولدوناستمرارهافيالسوقوتعيقتطورها،إذتعتبر
إشكاليةالدعموالتمويلإحدأكبرالعقباتالتيتواجهأصحابهاتهالمؤسساتخاصةأثناءفترةالإنشاء.

والجزائر كغيرهامندولالعالمسعتإلىتطويروإبرازمكانة هذاالنوعمنالمؤسسات في الاقتصاد الجزائري،خاصةوأن المؤسساتالصغيرةتخدمالاستراتيجيةالمتبعةمنطرفالدولةالجزائريةالتيتعتمدعلى
التقليلمنالاعتمادعلىالمحروقات،التخفيضمنالبطالة ودفع عجلة النمو، وفي هذا الاطار خصصت حيزا هاما وعملت على نشر ثقافة المقاولاتية وريادة الأعمال خاصة في أوساط الشباب، كما سارعتإلىتطبيقمجموعةمنالإصلاحات
منخلالتفعيلمجموعةمنالإجراءاتالقانونية،التنظيمية،تجسيدالآلياتوالأجهزةالمسخرةلتقديم الدعمالمادي، الإداريوالفني،كلذلكمنأجلتوفيربيئةمناسبةلدعمهذه المؤسسات ومساعدتها خلال دورة حياتها الاقتصادية خاصة في مراحل إنشائها، وبالتالي تذليل الصعوبات أمامهم لضمان نجاحهم وترقيتهم إلى صنف المؤسسات المتوسطة والكبيرة.

أولا: طرح الإشكالية:

نظرا لأهمية موضوع أجهزة المرافقة ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة، توجهنا بدراستنا هذه للبحث وفهم كل مايتعلق بأجهزة المرافقة وكيفية تمويلها ودعمها للمؤسسات الصغيرة، وإبراز الأثر الذي تتركه هذه الأخيرة على الدول والافراد بصفة خاصة.

وعلى ضوء ماسبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم أجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة، وبالتحديد فيالوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن تجزئته إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

1. **ما جهود الجزائر في خلق وتنمية المؤسسات الصغيرة؟**
2. **فيما تتمثل مهام أجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة، وما هو واقعها في الجزائر؟**
3. **ما هو دور الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلةبالنسبةللمؤسسات الصغيرة ؟**

ثالثا: فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى: بذلت الجزائر خاصة في الفترات الأخيرة مجهودات كبيرة من أجل انشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة ووضعت العديد من البرامج والهيئات لدعمها.**
2. **الفرضية الثانية: إن توفير أجهزة المرافقة في الجزائر من شأنهأن يساهم بفعالية في إنشاء المؤسسات الصغيرة.**
3. **الفرضية الثالثة: تعد الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة آلية في توفير الدعم المادي وغير المادي للمؤسسات الصغيرة ومرافقتهم إلىأن ترتقي بأدائهاإلى المستويات المطلوبة.**

رابعا: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المعالج له، ففي الآونة الأخيرة نرى أن المؤسسات الصغيرة تحظى بأهمية بالغة من طرف دول العالم والجزائر بالتحديد، وذلك نظرا لدورها الفعال في دعم القطاع الاقتصادي ومساهمتها في التخفيض من مشكلة البطالة، كما تكمن أهمية دراستنا في توضيح الدور الهام الذي تلعبه أجهزة المرافقة في تزويد هذه الأخيرة بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها، مع وتوجيه أصحاب القروض والمشاريع للبدء في مزاولة نشاطهم وتسيير مؤسساتهم.

خامسا: أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على المؤسسات الصغيرة ومختلف أنواعها والخصائص التي تتميز بها عن باقي المؤسسات؛
- تسليط الضوء على أجهزة المرافقة والتمويل التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل دعم المؤسسات الصغيرة؛
- التعرف على مختلف الوكالات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة وكيفية تأثيرها على هذه الأخيرة؛
- إبراز الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية بتسييرالقرض المصغر في مرافقة المؤسسات الصغيرة وكيف تمولها؛

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

البحث العلمي في أي موضوع لا يأتي من فراغ وإنما حول ظاهرة معينة يلفها الغموض وتحتاج إلى تفسير وتحليل، بدافع الفضول العلمي الذي يهدف إلى إزالة اللبس والغموض عنها، وأسباب اختيار هذا الموضوع عديدة، من الأسباب الدافعة إلى معالجة هذا الموضوع منها:

1. أسباب ذاتية:
   - الاستفادة من الموضوع في الحياة العلمية والعملية؛
   - شيوع فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة في الآونة الأخيرة وبالتالي الرغبة في التعرف على كيفية تمويلها.
2. أسباب موضوعية:
   - تزايد دور قطاع المؤسسات الصغيرة في اقتصاد الدول في الآونة الأخيرة خاصة الجزائر؛
   - التعرف على مختلف أجهزة المرافقة المسؤولة على دعم المؤسسات الصغيرة.

سابعا: حدود الدراسة

من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبه المختلفة تم تحديد مجال البحث العلمي فيما يلي:

1. الحدود المكانية: اختصرت الحدود المكانية التي تم اختيارها للقيام بالبحث الميداني على الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر وكالة خنشلة.
2. الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية في الوكالة الولائية لتسييرالقرض المصغر خنشلة في الفترة الممتدة من 23 مارس 2025 الى غاية 27 تفريل 2025.

3. الحدود الموضوعية: تنصب الدراسة على موضوع دور أجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة تتمثل في المتغير المستقل ويتمثل في أجهزة المرافقة (الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة)، والمتغير التابع يتمثل في المؤسسات الصغيرة.

ثامناً: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على منهجي الوصفي التحليلي، حيث تم إتباع المنهج الوصفي عند تطرقنا للجانب النظري من البحث العلمي، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في معرفة طبيعة عمل الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر وتحليل كيف تقوم هذه الأخيرة بمرافقة المشاريع الى غاية ارسائها على أرض الواقع.

جاء المنهج الوصفي في مقدمتها والمرتكز على الوصف التفصيلي والدقيق لموضوع الدراسة، والذي اتبعناه في الفصل الأول، وذلكمنخلال وصف وتفسير الظواهر المتعلقة بالجانب المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة وأجهزة واليات المرافقة والدعم، والوصولإلىحقيقةالنظرياتالمفسرةللظاهرتين، وتناولهما بشيء من الاستفاضة لأجل فهم مكوناتهما وكيف يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع.

أما المنهج التحليلي اعتمدناه في الفصل الثاني وهو الفصل الميداني، وذلك من خلال تحليل المشاريع الثلاث التي تم دعمها ماديا من قبل الوكالة الولائية للقرض المصغر بخنشلة، وايضا تحليل كيف قامت هذه الأخيرة بمرافقتهم الى غاية ارسائها على أرض الواقع، مع استخلاص الدروس المستفادة من هذهالتجارب، وذلك استنادا إلى مصادرمكتبيةعديدةبمختلفاللغات منها:الكتبالعلمية، المقالات المنشورة في المجلاتالعلميةالمحكمة، المداخلاتفيالملتقياتالعلميةالدوليةذاتالاختصاصوعلىمصادر الكترونيةمنمواقعموثوقة.

تاسعاً: نموذج الدراسة

فيضوءإشكاليةالدراسةوأهدافهاقمنابتصميمنموذجشموليمقترحلتمثيلوتشخيص العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

- ✓ المتغيرالمستقل: يتمثلفيأجهزة المرافقة والدعم؛
- ✓ المتغيرالتابع: والمتمثلفي المؤسسات الصغيرة.

والموضح في الشكل الموالي:

الجدول رقم(01): مخطط الدراسة

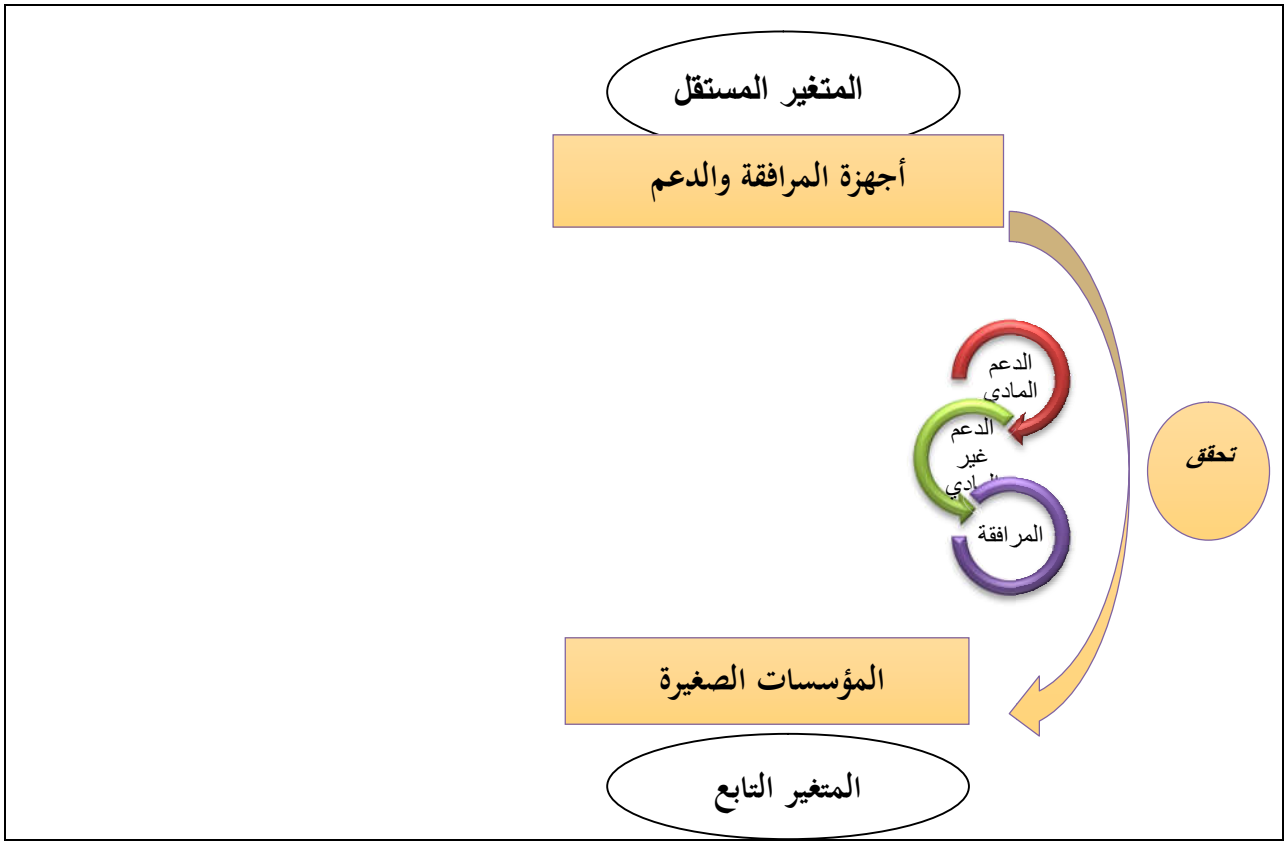

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على متغيرات الدراسة

عاشرا: صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا صعوبات وعراقيل أثناء إنجازنا لهذا العمل تمثلت في:

- عدم قبول الوكالة لاستقبالنا الا بعد إصرار كبير منا.
- عدم رغبة العاملين في إعطائنا المعلومات الدقيقة حول التمويل بهذه الوكالة.

احدى عشر: تقسيمات الدراسة

- بهدفالتطرقلمختلفجوانبالموضوعوالإجابةعلىإشكاليةالدراسة، تمعرض المقدمة بجميععناصرها، وبعدها تم تقسيمالدراسةإلى فصلين، وأخيرا عرض الخاتمة متضمنة نتائج اختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات والآفاق، والتي نعتقد أنها تساهم في إثراء حقل الدراسة، أما الفصول جاءتكمايلي:

- **الفصل الأول: جاء تحت عنوان: الإطار النظري لأجهزة المرافقة والمؤسسات الصغيرة والدراسات السابقة، استعرنا في هذا الفصل المباحث التالية: المبحث الأول بعنوان: أساسيات حول أجهزة المرافقة والمؤسسات الصغيرة، أما المبحث الثاني بعنوان:العلاقة التي تربط بين أجهزة المرافقة والمؤسسات الصغيرة، وكان المبحث الثالث بعنوان: الدراسات السابقة؛**
- **الفصل الثاني: فخصص للدراسة الميدانية تحت عنوان دراسة تطبيقية حول: الوكالة الوطنية للقرض المصغر وأخذنا الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة، تناولنا في هذا الفصل المبحثين التاليين: المبحث الأول بعنوان: تقديم الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة، أما المبحث الثاني بعنوان: دراسة وتقييم حصيلة نشاطات الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة.**

الفصـــل الأول

الإطار النظري لأجهزة المرافقة، المؤسسات الصغيرة والدراسات السابقة

تمهيد

تستقطبالمؤسساتالصغيرةالناشئةاهتمامامتزايداوذلكاعترافاوإدراكابدورها المحوري الأساسي والفعال، فهيأفضلوسائلالإنعاشالاقتصادينظرالسهولة تكيفهاومرونتهاالتيتجعلهاقادرةعلى خلق مناصب الشغل، فضلاعنقدرتها العالية على الابتكار، التجديد وتطوير منتجاتجديدةوسهولةبلوغالأسواقالمستهدفةوظهورمؤسساتصغيرة متخصصة.

وبما أنها اعتبرت حجر الزاوية في اقتصاديات الدول، نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية ومع زيادة حدة المنافسة أصبح من الضروري الاهتمام بها أكثر وإيجاد السبل الكفيلة لدعمها، وهو ما أدى الى زيادة الوعي بأهمية المرافقة والتي تسعى من خلالها الى تذليل الصعوبات التي تواجهها، وقد جاء هذا الفصل للتعرف على كل من أجهزة المرافقة والمؤسسات الصغيرة والذي يتضمن الباحث التالية:

1. **المبحث الأول: أساسيات حول أجهزة المرافقة والمؤسسات الصغيرة**
2. **المبحث الثاني: العلاقة بين أجهزة المرافقة والمؤسسات الصغيرة**
3. **المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: أساسيات حول أجهزة المرافقة والمؤسسات الصغيرة

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، الا انها أصبحت البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات للتغلب على الكثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها.

وهناك العديد من المشاكل التي لاتزال تواجهها خاصة من ناحية التمويل، وفي هذا المبحث سنتطرق بالتفصيل الى المؤسسات الصغيرة من حيث المفهوم والأنواع والخصائص ومختلف الصعوبات التي تواجهها، وأيضا التعرف الى مفهوم أجهزة المرافقة وأنواعها واهميتها.

المطلب الأول: مفهوم أجهزة المرافقة وأهميتها

اختلف العديد من الكتاب في إيجاد تعريف دقيق لأجهزة المرافقة وإبراز أهميتها وفيما يلي سنتطرق إلى البعض من هذه التعاريف وفيما تتجلى أهمية هذه الأخيرة.

الفرع الأول: مفهوم أجهزة المرافقة

هناك عدة تعاريف لأجهزة المرافقة يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

يعرف A.LOTOWSKالمرافقة على أنها: "محاولة تجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ.(نوال، 2017، صفحة 95)

وتعرف أيضا بأنها: "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة في مرحلة بداية النشاط ذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".(بوطورة، 2018، صفحة 165)

وأيضا يمكن تعريفها بأنها: " أسلوب لتفعيل الأجهزة والهياكل من أجل استقبال منشئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم النصائح والاقتراحات لهم وتوجيههم حول طريقة إنشاء وتنظيم مشاريعهم بالإضافة إلى تقديم خدمات تتناسب مع شخصية وقدرات كل فرد كهيكلة المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة وكفالته، وصولا إلى تكوينهم ومتابعتهم محاسبيا وماليا وإداريا حتى تمكن أصحابها من تخفيف العقبات والتقليل من الصعوبات التي تواجههم". (طلحي، 2016، صفحة 298)

أما بالنسبة لأجهزة المرافقة فتعرف على أنها: " عبارة عن هياكل، هيئات قانونية، أجهزة، وكالات، بنوك، جمعيات، مؤسسات عمومية وخاصة، منظمات استشارية، ترافق المشاريع قبل بداية المشروع وبعده وخلال السنوات الأولى وبدأ التشغيل".(دروس على الخط)

الفرع الثاني: أهمية أجهزة المرافقة

تكمن أهمية خدمة المرافقة المقدمة للمقاول فيما يلي:(نادية، 2012، صفحة 63)

- التغلب على الصعوبات التي قد تواجهه خلال الإعداد لانطلاق مؤسساته الجديدة فغالبا ما يكون للمقاول فكرة أو مشروع غير مكتمل ولكنه يحتاج إلى الدعم الذي قدمته له المرافقة فيما يتعلق بإعداد مخطط العمل أو انجاز دراسة للسوق المستهدف، وأيضا إجراء دراسة مالية مضبوطة يستطيع من خلالها تحديد احتياجاته المالية وأيضا شكل التمويل الذي يحتاجه والنتائج المتوقعة؛
- تشجيع المؤسسات المبتكرة التي تتميز بدرجة عالية من الخطورة نظرا للاحتياجات المالية الكبيرة للمؤسسة، وكذلك الصعوبة التي يواجهها المقاول في اختيار الموقع الاستراتيجي والثنائية منتج _سوق، ونظرا أيضا للجهل بخبايا السوق والمحيط الذي سينشط فيه خاصة في ظل عدم وجود منافسين مباشرين محددين من البداية؛
- يمكن أن تلم المرافقة بالمشروع ككل، نبدأ بالتمويل، تقديم الاستشارات والنصح ومواصلة بالمتابعة، كما يمكن أن تقتصر استشارة فقط أو استشارة ومتابعة معا؛
- تسهل المرافقة للمقاول سبل إعداد ووضع مخطط عمل واضح أو القيام بدراسات مسبقة للسوق وتحديد دراسة مالية.

المطلب الثاني: أنواع أجهزة المرافقة

الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية (ANAD)الوكالة الوطنية لترقيه الاستثمار (ANDI)الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM)الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الصندوق(ANSEJ) الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة المتوسطة(FGAR)، إضافة الى ذلك حاضنات الأعمال، وبالتالي سيتم التطرق فيما يلي الى كل جهاز من هذه الأجهزة بالتفصيل:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من بين الاليات او الأجهزة التي انشاتها الدولة للنهوض بالاقتصاد، بحيث وضعت في اول الامر تحت تصرف الوزير المكلف بالتشغيل في انتظار تنصيب الهيئة الوطنية المكلفة بذلك والتي عرفت فيما بعد بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. تقدم الوكالة دورا مهما في مساعد الشباب ذوي المشاريع منذ بداية افصاحهم عن فكرة المشروع لدى الوكالة الى غاية انشاء مؤسساتهم الصغيرة وتجسيدها على أرض الواقع حيث تقدم الوكالة الاستشارة المجانية للشباب ذوي المشاريع في إطار تجسيد مشاريعهم الاستثمارية وإنجاحها كما تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة. فهي تشجع كل شكل من الاعمال والتدابير الرامية الى ترقية واستحداث الأنشطة وتوسيعها حيث توضع تحت تصريف الشباب ذوي المشاريع.لحل المعلومات ذات الطابع اقتصادي والتنموي وتشريعي وتنظيم. المتعلق بدراسة نشاطهم بحيث تتكفل بدفع المصاريف المتعلقة بالدراسات واعمال الخبرة والتكوين الضرورية تسير المؤسسة من طرف الشباب ذوي المشاريع ومن اجل الحصول على دعم الوكالة يجب توفير مجموعة من الشروط الشكلية.(حليمة، 2019، صفحة 11)

مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ): فتتمثل في:(إيمان، 2021، صفحة 375)

- دعم وارشاد ومرافقه الشباب ذوي المشاريع في انشاء الأنشطة؛
- تزويد المروجين الشباب بجميع المعلومات الاقتصادية، الفنية، التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم؛
- توفير التدريب على تقنيات اداره المشاريع الصغيرة لصالح المروجين الشباب؛
- تشجيع جميع اشكال الاجراءات والتدابير الاخرى لتعزيزخلق النشاط وتوسيعه.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM):طبقا لأحكام مادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. حيث تشكل هذه الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال

تقديم التمويل المصغر للمشاريع خاصة النسوية وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.(سعيدة، 2019، الصفحات 471 – 472)

مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM): فتتمثل في: (الزهراء، 2022، صفحة 30)

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ انشطتهم؛
- تمنح قروض بدون مكافأة؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم، وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

✓ تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛

✓ تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعه انجازالمشاريع والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛

✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عملية الاعلام والتحسس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز انشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

1. أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ENGEM): تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضارية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن ولا سيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال ابراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية الروح المقاولاتية لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم وتوجيه ومرافقه المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية للقرض المصغر؛
- تكوين حاملي المشاريع المستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة ودعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/ بيع.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):يمكن تعريف هذه الوكالة على النحو الآتي:

حسب الامر 01-03 المؤرخ في 1 جمادى الثاني 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث يحدد هذا الامر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار من الامتياز أو الرخصة، ويقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الامر ما يأتي:(يحي، 2022، صفحة 88)

- اقتناء اصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديده او توسيع قدرات الانتاج او اعاده التأهيل او اعاده الهيكلة المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة كلية أو جزئية؛

1.مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): فتتمثل في:

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص المهام التالية:(Souad، 2024)

- تشجيع وتنمية الاستثمارات الوطنية؛
- استقبال المستثمرين وتثقيفهم في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- تسهيل اجراءات انشاء المؤسسات؛
- اداره صندوق دعم الاستثمار.

2. مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): زيادة على الحوافز الضريبية وشبه ضريبية الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات المحددة من المزايا التالية:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشره في الاستثمار؛
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشره في الاستثمار؛

- **الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني، وتستفيد من مزايا خاصة:(يحي، صفحة 89)**
  - ✓ **الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛**
  - ✓ **الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستخدم تكنولوجيا خاصة من شانها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتدفع الى تنمية مستدامة.**

رابعا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تعتبر هذه الأخيرة من بين أجهزة الدعم التي ترافق المؤسسات الصغيرة في الجزائر ويمكن تعريفها على النحو الآتي: انشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 /188 المؤرخ في 6 يوليو 1994، وله صلات بالمؤسسات المالية والصندوق الوطني للنهوض بالتشغيل، من مهام الصندوق الوطني ضد البطالة توفير مناصب عمل للمسجلين فيه كما هو منصوص‌عليه في المرسوم التنفيذي رقم 188/97المؤرخ في 4 يوليو 1996 والذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة.(Souad، 2024، صفحة 542)

1. مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تتمثل المهام الأساسية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة فيما يلي:(جميلة، 2021، صفحة 42)

- **تغطية البطالة اللاإرادية المترتبة عن أسباب اقتصادية من خلال تسديد تعويض شهري لفائدة مستفيديه مع ضمان تغطية اجتماعية وطبية لهم؛**
- **مساعدة البطالين على الادماج من جديد في سوق العمل من خلال مساعدات نوعية ومنظمة للبحث عن شغل عبر مراكز البحث عن الشغل أو دعم نوعي ومنظم لإنشاء عمل حر غير مراكز دعم العمل الحر؛**
- **دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات لتفادي الوقوع في البطالة الاقتصادية؛**
- **دعم احداث النشاطات وتوسعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة من خلال التوجيه، المرافقة، التمويل والمتابعة؛**
- **دعم ترقية الشغل من خلال التكفل بخفض حصة اشتراكات أرباب العمل فضلا عن تكوين ورش وإعانة التشغيل.**

خامسا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE): أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلفا للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20– 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96–296في سبتمبر سنة 1996 وهي مؤسسة

حكومية ذات طبيعة خاصة تتمتع بالشخصية القانونيةوالاستقلال المالي، تحت إشراف الوزير المكلف عن المؤسسات المصغرة، تقوم بمرافقة حاملي المشاريع من أجل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات، ولهذه الوكالة 51 فرعموزع في جميع ولايات الوطن.

1. مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE): تتولى الوكالة المهام التالية:
   - دعم ومرافقة الشباب لخلق مشاريع جديدة؛
   - تطوير العلاقات مع مختلف الشركاء؛
   - توفير المعلومات الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية للشباب أصحاب المشاريع؛
   - توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع؛
   - تشجيع مختلف الإجراءات والتدابير الرامية إلى إنشاء المشاريع وتوسيع نطاقها.
2. التوجهات الرئيسية للتمويل المقدم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE): يبرز التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية جملة من الاتجاهات، نوجزها فيما يلي:
   - توجه الوكالةالوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الى الأنشطة التي تخلق الثروة والوظائف من اجل الحد من البطالة والفقر والمشاركة في التنميةالمحلية والحد من فاتورة الاستيراد؛
   - الحد من اللامساواةالاجتماعية؛
   - تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال دعم محدد؛
   - تنويع أنشطه المروجين في اتجاه الاولويات التي تتوافق مع البرنامج الحكومي في تطوير القطاعات (الصناعة، الزراعة،البيئة،تكنولوجياالاعلام والاتصال، السياحة...)؛
   - تشجع إنشاء مشاريع مبتكرةوذات جودة عالية تكنولوجيا مع اعطاء الأولوية للشباب من خريجي التكوين المهني والجامعات؛ تنظم الأنشطة وفقا للاحتياجات الاقتصاديةالمحلية والوطنية؛
   - مرافقة المروجين في مرحلة ما بعد الإنشاء (النظام العام، توقيع اتفاقات الشراكة...).

سادسا: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):أنشأ صندوق ضمان قروض المؤسساتالصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 02_ 373 المؤرخ في 6رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي اقتصادي وضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة والصناعة التقليدية، يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون منممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصيةالمعنويةوالاستقلاليةالمالية، وقد أسس برأس مال يقدر 1.01 مليار دينار مخصص من قبل الخزينة.(بوداح، 2021، الصفحات 600 - 601)

1. مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): إن المهمةالأساسية للصندوق هيتسهيل الحصول على القروض البنكيةلفائدة المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة كما يتولى المهام التالية:(عمارة، 2024، صفحة 44)

- **تسيير الموارد لموضوعة تحت تصرفه وفقالتشريع والتنظيم المعمول به؛**
- **إقرارأهلية المشاريع والضمانات المطلوبة، واعداد اتفاقات مع البنوك؛**
- **التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛**
- **يتلقى بصفه دورية معلومات عن التزامات البنوك المؤسسات المالية التي تمت اعطائها الضمانات، وبذلك يحق للصندوق اتخاذ أي قرار يكون في مصلحته؛**
- **ترقيه الاتفاقات التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسساتالصغيرة: المتوسطة والبنوك؛**
- **ترقيةاتفاقاتالشراكة مع المؤسسات الصغيرة: المتوسطة.**

المطلب الثالث: مفهوم المؤسسات الصغيرة وخصائصها

أسفرت العديد من الدراسات التي تم اجرائها على المؤسسات الصغيرة عن وجود العديد من التعاريف لها في مختلف الدول وهذا راجع لدرجة النمو الاقتصادي لهاته الدول مع تنوع خصائصها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة

تعريف الكونفدرالية العامة بفرنسا المؤسسات الصغيرة بانها: "المشاريع الصغرى هي تلك التي يتولى قادتها شخصيا ومباشرا المسؤوليات المالية، الاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة".(الله، 2013، صفحة 16)

وحسب قانون المنشأة الصغيرة الولايات المتحدة الامريكية لسنة 1953 فتعرفها على انها: "مؤسسة ذات ملكية وإدارة مستقلة لا تخضع لسيطرة مؤسسة كبرى من حيث مجال النشاط استنادا على معيار حجم المبيعات ومعيار العمالة، وتعتبر كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل مؤسسة صغيرة".(يخلف، 2023، صفحة 380)

اما المشرع الجزائري يعرفها بانها: مؤسسة انتاج سلع وخدمات، تشغل من 1الى 250 شخصا، بحيث لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية، وقد تم تصنيف المؤسسات من قبله الى ما يلي:

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور المشرع الجزائري.

المعايير / حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي) دج)	مجموعة الحصيلة السنوية (دج)
المؤسسة الصغيرة جداً	من 01الى 09	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	من 10الى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	من 50الى 250	من 400 مليون الى 4 مليار دج	من 200 مليون الى مليار دج

المصدر:(بوجمعة، 2021، صفحة 75)

قام المشرع الجزائري بتعديل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للقانون التوجيهي، حيث أعاد النظر في الجانب المتعلق بالمبالغ المالية. تم تغيير هذه المبالغ بمعدل مضاعف للأنواع الثلاث من المؤسسات، وذلك استجابة للتطورات الجديدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بناءا على التعاريف السابقة يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة بأنها: عبارة عن مشاريع يديرها مالك واحد تتصف بالاستقلالية والتميز يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10الى 50 عامل.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة

تتميز المؤسسات الصغيرة بميزات عدة، منها ما هو ذا طابع إيجابي وأخر سلبي نذكر منها ما يلي:(الناصر، 2011، الصفحات 18 – 19)

2. الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة: يمكن ابرازها فيما يلي:(مريم، 2021، صفحة 86)

- الإدارة والتسيير: تتميز المؤسسات الصغيرة بانها سهلة الإدارة والتوجيه، وتحديد الأهداف بوضوح، وتوجيه الموظفين لمحاولة تحقيقها وانجاحها بأفضل طريقة ممكنة، مع وجود مبادئ وسياسات بسيطة لإدارة اعمال المشروع، وسهولة اقناع موظفيهم وعملائهم.
- التجديد والابداع: تعتبر المؤسسات الصغيرة مصدر رئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لاهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.
- لا يشترط في العمالة توافر خبرة فنية عالية.

3. الخصائص الإدارية: ويقصد بها الخصائص التي يتميز بها الهيكل التنظيمي ووظائفه وهي كالآتي:

- سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط: تتميز المؤسسات الصغيرة بسهولة التأسيس فهي لا تتطلب أموالا كثيرة او تكنولوجيا معقدة او إجراءات تأسيسية معقدة، بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وتوفر لمالكيها حرية اختيار النشاط الذي يبرز القدرات الذاتية للأشخاص وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة على الابداع والابتكار.
- المرونة العالية: القدرة على التغيير، خاصة فيما يتعلق بتركيبة القوة العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل وهذا ما يساعدها على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية.

3. الخصائص المتعلقة بالعملاء: وهي تلك الخصائص المتعلقة بالعملاء الذين تتعامل معهم المؤسسة وكذا السوق الذي تنشط فيه ويمكن ايجاز اهم الخصائص في هذا الجانب في الآتي:

- المعرفة الشخصية للعملاء: نظراً لمحدوديتهم نسبيا من السهل على المؤسسة الصغيرة المعرفة التفصيلية لشخصية واحتياجات عملائها وتحليل تطوراتهم المستقبلية وهو مالا يوجد في المؤسسات الكبيرة.
- الطابع الشخصي لخدمة العميل: نظرا لقلة ومحدودية عملاء المؤسسة الصغيرة تنشأ علاقات قوية بين صاحب المؤسسة وعملائها وذلك نظرا لمعرفة العاملين بهؤلاء الزبائن وكذا ظروفهم فهم في الاغلب جيران وهو الامر الدعم العلاقة بينهم فتنشأ علاقة وفاء الزبون للمؤسسة وبالتالي للمنتج.

4. الخصائص المتعلقة برأس المال والبعد الجغرافي: وهي تلك الخصائص المتعلقة بحجم راس المال المنخفض نسبيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة اضافة الى محدودية انتشارها الجغرافيوهي كالاتي:

- **تدني حجم رأس المال: مايميز المؤسسة الصغيرة الضآلة النسبية لحجم راس المال، حيث اغلب تمويلاتها العينية او النقدية تكون عبارة عن تمويل ذاتي سواء من طرف المسير ذاته او العائلة والأصدقاء، الامر الذي يجعلها بعيدا نوعا ما عن الضغوطات والاعباء المالية للمؤسسات المانحة للتمويل.**
- **محدودية الانتشار الجغرافي: للمؤسسات الصغيرة خاصية التمركز اي محدودية المساحة التي تنشط فيها، ولها علاقة مباشرة بالمستهلك المحلي هو الامر الذي يعزز استقرار العمالة المحلية ودعم انشاء مناصب عمل للمقيمين بالمنطقة التي تتواجد بها المؤسسة، وهناك عدد قليل من المؤسسات تنتج سلع انتاجية يتم توريدها خارج المنطقة أو الاقليم الجغرافي لتواجد المؤسسة.**

5. **الخصائص المالية والمحاسبية للمؤسسات الصغيرة: بالإضافة إلى الخصائص السابقة للمؤسسات الصغيرة، هناك خصائص مالية ومحاسبية تبرز حاجتها الدائمة للتمويل عبر مراحل نموها المختلفة، ومن أبرز هذه الخصائص: (أحمد، 2021، الصفحات 13 – 16)**

- **الحاجة الماسة لاستخدام الأرباح في الاحتياجات الشخصية حتى في حال تحقيق أرباح عالية، فإن صاحب العمل يميل إلى سحب معظمها لتلبية احتياجاته المعيشية الشخصية، مما يضعف الوضع المالي للمؤسسةويؤثر في عمليات التقييد المحاسبي لها؛**
- **صعوبة الحصول على تمويل وإذا توفر فغالبا ما تكون تكاليفه عالية مما يؤدي بها الى عدم القدرة على تكوين احتياطات مالية للنمو؛**
- **صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك، خاصة في المراحل الاولى من النشاط مما يجعلها مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي او العائلي؛**
- **صعوبة اعداد تقارير المالية لافتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبية واعتماده على محاسبة بسيطة في التقييد؛**
- **تتميز بتقسيم دوره حياتها الى عدة مراحل، وكل مرحلة لها احتياجات مالية خاصة، فمرحلة الانطلاق تكون معتمده على الخزينة، ويتغير الهدف بالتقليل من المصاريف المالية وضمان استقرار أكثر في تمويلها في مرحلة النضج، أما في مرحلة النمو فيتم فيها البحث عن قيمة إضافية وجديدة لرأس المال وتطوير النشاط.**

المطلب الرابع: أنواع المؤسسات الصغيرة والتحديات التي تواجهها

تختلف أنواع المؤسسات الصغيرة باختلاف نشاطها وفيما يلي سنقوم بعرض مختلف هذه المؤسسات وبعض التحديات التي تواجهها.

الفرع الأول: أنواع المؤسسات الصغيرة

في كافة انحاء ودول العالم تقوم جهات مختلفة بوضع معايير وأسس من خلالها يتم تحديد انواع المؤسسات الصغيرة وذلك من خلال تصنيف المؤسسات الى انواع من حيث الحجم صغيرة، متوسطة، كبيرة وكذلك من حيث نوع النشاط وغيرها ويمكن ذكر البعض من هذه المعايير فيما يلي:

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة على أساس طبيعة توجهها: يمكن ان نميز بها العديد من الاشكال للمؤسسات الصغيرة. وذلك حسب توجهها وهي:

1. **المؤسسات العائلية: هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر اقامتها المنزل، ويتم انشاؤها بمساهمة افراد العائلة، وتنتج في الغالب منتجات تقليدية. بكميات محدودة وهذا في حالة بعض البلدان أو تنتج اجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة.**
2. **المؤسسات التقليدية: يشبه هذا الصنف من مؤسسة النوع السابق حيث انها تعتمد على اليد العاملة العائلية، وتنتج منتجات تقليدية او منتجا لفائدة مصنع معين ترتبط معه في شكل تعاقدي.**
3. **المؤسسات المتطورة والشبه متطورة: تختلف هذه المؤسسة عن غيرها من مؤسسة السابقة من ناحية اتجاهها بالأخذ بفنون الانتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت او من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتمصنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.**

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة على أساس أسلوب تنظيم العمل: تصنف المؤسسات الصغيرة وفق هذا الأسلوب الى مؤسسات مصنعة ومؤسسات غير مصنعة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02): تصنيف المؤسسات الصغيرة على أساس أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	الإنتاج الحرفي		النظام الصناعي		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: (عثمان، 2004، صفحة 34)

تتمثل هذه المؤسسات في:

1. المؤسسات غير مصنعة: يجمع هذا النوعمن المؤسسات بين النظام العائليوالنظام الحرفي اذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل أما الإنتاج الحرفي نشاط يضع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن وهذا ما أشار اليه الجدول السابق ضمن الاعمدة (1،2،3)والعمودين(4،5)اللذان يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة.
2. المؤسسات المصنعة: يضمصنفالمؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتختلف عن المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الاساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب طبيعة المنتجات: يركز هذا التصنيف على نشاطات المؤسسات الصناعية بحد ذاتها وينتج عن ذلك الفئات التالي:

1. مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية: تدخل هذه المؤسسات في انتاج المؤسسات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية مثل منتجات الجلود والأحذية والنسيج.... الخ.
2. مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: يضم هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة المختصة في تحويل المعادن، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، صناعة مواد البناء...الخ.
3. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز هذه الصناعة عن باقي الصناعات الاخرى كونها تعتمد بالإضافة الى المعدات والادوات على التكنولوجيا وكثافة رأس المال، ومنه فما جاء تدخل المؤسسات الصغيرة في هذه الحالة يكون ضيق بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة فقط.

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب الشكل القانوني: تصنف المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار الى:

1. شركات الأشخاص: تقوم هذه المؤسسات على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، ويتم تكوينها بين أشخاص يعرفون بعضهم، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال بمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتأخذ أحد الاشكال التالية:
   1.1. شركات التضامن: وهي الشركات التي تتأسس بين شركتين يكون كافة شركاء يكون كافة الشركاء، ملتزمين بالتضامن فيما بينهم عن سداد ديون الشركة من أموالهم الخاصة.
   2.1. شركات توصية بسيطة: وهي التي يوجد بها نوعان من الشركاء، شركاء متضامنين يمكنهم إدارة الشركة وهم مسؤولين عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون، إضافة الى حصصهم في رأس المال وشركاء موصون أي تتحدد مسؤولياتهم بمقدار حصصهم، اذ لا يمكنهم ان يقوموا بإدارة الشركة.

3.1. شركات محاصة: هي عبارة عن شركات تقوم بتنفيذ عمل محدد وتنتهي الشركة بانتهاء الغرض الذي تم إنشائها من أجله.

4.1. شركة الأموال: تقوم على الاعتبار المالي أي ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من:

- شركات ذات مسؤولية محدودة(SARL): وهي التي لا يزيد عدد الشركاء فيها عن 50 شريكاً. لا يكون كل منهم مسؤول إلا بمقدار حصته ولا يجوز أن يقل عدد شركاء فيها عن إثنين لا يكتبون صفه التاجر ولا يسألون عنديون الشركة إلا في حدود مقدمة من حصص في الشركة.
- شركات المساهمة(SPA): تتكون من مجموعة من الاشخاص يقدمون رأس المال على شكل أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، يقوم يساهمون بشرائها عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام.
- شركة التوصية بالأسهم(SCA): تتكون من فئتين من الشركاء، المتضامنون مسؤولون مسؤولية غير محدودة، وممولون موصون خارجين عن الإدارة.
- المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة(EURL): تتأسس هذه الشركة من شخص واحد يمارس جميع السلطات المخولة عاديا لجمعية الشركاء.

خامسا: تصنيف المؤسسات الصغيرة على أساس طبيعة النشاط: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار الى:

1. المؤسسات الصناعية: وتعتبر المؤسسة صناعية إذا كانت أعمال المؤسسة الرئيسية استلام المواد بحالة معينة وتصنيفها وتوزيعها بشكل متغير جديد.
2. المؤسسة التجارية: وهم وسطاء في قنوات التوزيع فيعملون على بيع السلع الى المستهلك أو يشترون بضائع لبيعها الى تجار بيع التجزئة، فهي اذن تقوم ببيع أو توزيع منتجات المصانع الصغيرة والمتوسطة.
3. المؤسسات الخدماتية: وهي مؤسسات تقدم مجموعة من الخدمات الى المستهلكين والى الهيئات الحكومية وهي تستخدم الفنيين والمحترفين وتقوم بتأجير مهاراتهم
4. المؤسسات الزراعية: شهدت في العقود الأخيرة المؤسسات الصغيرة ومؤسسات الزراعية نمو ملحوظا ومساهمة هامة في الدخل الوطني للبلدان النامية فأصبحت تشكل مع مؤسسات أخرى اقتصادا متكاملا وفعال.

الفرع الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة.

مهما كان حجم المؤسسات وطبيعة نشاطها فإنها تعاني من صعوبات وتحديات متعلقة بالتمويل أثناء بداية نشاطها، نذكر منها:(**Berrah kafia، 2018، الصفحات 94 – 97**)

1. درجة شدة القيود المفروضة على التمويل: يؤكد معظم المقاولين أو أصحاب المشاريع صعوبة حصولهم على القروض من البنوك. غالبا ما يواجهون إجراءات معقدة وشروطا صعبة للحصول على الموافقة وعادة ما يستغرق الرد على طلباتهم وقتا طويلا يتراوح بين 6إلى 10 أشهر أو أكثر، بالإضافة إلى ذلك يطلب البنك ضمانات كبيرة ومتنوعة كشرط أساسي للموافقة على القرض، وتخضع ملفات طلبات القروض لتدقيق مكثف وإجراءات عديدة تشمل إعداد الكثير من المستندات الإدارية والقضائية والمحاسبية والتقنية، مما يجعل الحصول على التمويل عملية معقدة ومكلفة.
2. القيود المتعلقة بمناخ الأُعمال والعلاقات مع الإدارة: وتتمثل في:

- تعتبر الأموال موردا رئيسيا وعنصرا حاسما في جميع سياسات التنمية الاقتصادية، وهي من أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر.
- يشكل الضغط المالي والولاء المفرط والفساد أيضا عقبات أمام تطور شركتهم.

3. القيود المرتبطة بالكفاءات الإدارية وسوق العمل: وتتمثل في:

- عدم توافق نظام التدريب المهني مع متطلبات السوق واحتياجات قطاع الإنتاج.
- ميل أصحاب العمل إلى التوظيف بناء على العلاقات الشخصية مثل صلة القرابة، وليس على أساس المؤهلات والكفاءة.

المبحث الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة في ظل هيئات(أجهزة) الدعم والمرافقة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمصغرة من أهم المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تعاني العديد من المشاكل التي تعيق سيرها وتهدد بقاءها، الأمر الذي استدعي العديد من الدول استحداث هيئات وأجهزة تدعمها وتوفر لها المرافقة لتخطي كل الصعوبات التي تواجهها والرفع من قدرتها وتوفير السيولة اللازمة لها، وذلك بهدف دعم وتقوية قاعدةهذهالمؤسساتحتى تتمكن منمواجهةحدة المنافسةالمفروضةعليها

المطلب الأول: دورهيئات المرافقةفيإنجاحالمؤسساتالصغيرة

تهتمالمرافقة بتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها المنشئ والمؤسسة المراد إنشائها لاسيما إذا كانت هذه الأخيرة مصغرةأو صغيرة بهدف توفير كل وسائل الدعم خاصة عند بداية نشاطها وهو ما يساعد على استمرارها ونمورها مما يسهم في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية وهنا يبرز دور المرافقة في تذليل كل

الصعاب التي تواجه المنشئين سواء قبل أو بعد إنشاء المؤسسة الأمر الذي يؤكد أن مهنة المرافقة: (طلحي، 2016، صفحة 301)

- ضروريةلأغلبيةأصحاب المشاريع من خلال استقبالهم وتوجيههم إلى الاتجاه الصحيح في حالة كون مشاريعهم غير ملائمة؛
- ضرورية للرفع من حظوظ نجاح المؤسسات الصغيرة خاصة وأنها تجنب المبتدئين الكثير من الأخطاء؛
- تقديم خدمات ومزايا عديدة في مجال إعداد التقارير المالية وتقديم المساعدات والاستشارات الإدارية، التقنيةوالقانونية؛
- تعد مسار الإجباري للحصول على التمويل اللازم إضافةإلى الحصول على ضمانات من الهيئات العمومية؛
- تدمج عده وسطاء كما تقوم تقدم الحلول الفورية.

إذ تشير الكثير من الدراسات إلىالآثار الإيجابيةللمرافقة وذلك من خلال اللجوء إلىالمقارنةالمرجعية أيالمقارنة بين عينتين من المؤسسات الصغيرةإحداهما يتم مرافقتها والأخرى لا يكون لها ذلك حيث أثبتتالإحصاءات في معظم الدول التي قامت بتنفيذ برامج الحاضنات تفوقها في رفع نسب نجاح المؤسسات المصغرةوالصغيرة،ففي الاتحاد الأوروبي وجد نسبة نجاح المشروعات الجديدة التي أقيمت داخل الحاضنات تبلغ نسبة88%بينما تبلغ هذه النسبة 50 %فقط من المشروعات التي باشرت أعمالها خارج الحاضنات وقد سخرت لذلك أهم الفاعلين في هذا المجال نذكر منهم:

1. الدولةوالهيئات المحلية: وهي تساهم في إنشاء هذه المؤسسات من خلال تقديم المساعدات المالية، تنظيم المسابقات، التظاهرات والمعرض إضافة إلى منح الامتيازات الجبائية والاجتماعية، ضف إلى المساعدات التقنية، الإنتاجية والتسويقية، مع وضع الأطر القانونية والتشريعية لعمل المؤسسات الصغيرة وترقية وسائل تمويلها؛
2. بورصة ترقية المناولة والشراكة: والتي تعد من أهم الوسائل لتنمية وتكييف نسيج المؤسسات الصغيرة والمصغرة في شكل جمعيات تتكون من مؤسسات القطاع العام والخاص وكذا مع الشركاء الأجانب؛
3. الخبراء الاستشاريون: وهم من تلجا إليهم المؤسسات الصغيرة عندما تواجه العديد من المشاكل بسبب زيادة تعقيدات الإدارة، وذلك من اجل كشف الأخطاء الخفية في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: دورهيئات المرافقةفيتقديم الدعم المالي للمؤسساتالصغيرة

يلعبالتمويلدوراهامافيالحياةالاقتصادية،إذيعدالعصبالرئيسييمدالقطاعالاقتصادي بالأموالاللازمةللقيامبعمليةالاستثماروتحقيقالتنميةودفععجلةالاقتصاد، كماأنهيعتبرمن أهمالقراراتالتيتواجههاالمؤسساتالصغيرةوالمصغرة لمايحملمنصعوباتفيالبحثعن مصادرالتمويلاللازمةوتخصيصهاوتوزيعهاعلىمختلفأوجهالنشاطداخلالمؤسسة، حيث سعتالجزائرعلىغراريباقيالدولفيالآونةالأخيرة إلي إنشاءأشكالامختلفةمن الأجهزةوالهيئاتلدعومومساندةهذه المؤسسات ماليا، خاصة بعد والتعليمةالوزاريةرقم2021/204 تخص تطبيقالتعليماتوتوجيهاتللسيدرئيسالجمهورية تعملالحكومةعلىتطويرالعرض العقاريالموجهلحامليالمشاريعالاستثماريةفيالمؤسسات الصغيرةعلىمستوىكلالترابالوطني،والذييهدفإلىإرساءاقتصادمحلييسهمفيتوسيع نطاقالتنميةالاقتصاديةوخلقالثورةلجميعمناطقوأقاليمالبلاد،هذهالمقاربةالمرتكزةعلىتهيئة المناطقالمصغرةللنشاطاتعلىمستوىالبلديات،تهدفلاستيعابحامليلمشاريعمعالأخذبعينالاعتبارثرواتومؤهلاتالتيتزخربهابلد يتنا. (التعليمة الوزارية رقم2021/204: تخص تطبيق التعليمات وتوجيهات للسيد رئيس الجمهورية) وذلك من اجل:

- المساهمةفيرأسمالالمؤسسة (التمويلالمشترك)، منحقروضطويلةالمدىوبشروط تتماشى مع نمطالمشاريعالممولة،دعمعملياتتطهيرالمؤسساتوتكييفهامعالمتطلباتالجديدة؛
- تطوير ومتابعة الاستثماراتمنخلالتسهيلالإجراءاتالإداريةلبدءمشاريعالأعمال الجديدة؛
- تقديم أو منحقروضمصغرةوفقصيغتمويلية مختلفة

بالإضافة إلى المساعدات هناك مساعدات غير مالية وذلك للدعم إلى أقصى حد لهذه المؤسسات، نذكر منها:(صورية، 2017، صفحة 91)

- ✓ مرافقة أصحاب هذه المؤسسات في مراحل إنشاء النشاط؛
- ✓ متابعة جواريه جدية لاستدامة الأنشطة التي تم إنشائها؛
- ✓ دورات تكوينية في تسيير هذه المؤسسات والتربية المالية لهم؛
- ✓ اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات متخصصة ومخولة لذلك؛
- ✓ معارض لعرض وبيع المنتجات في إطار القرض المصغر؛
- ✓ وضع موقع في الانترنيت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

المطلب الثالث: دورهيئات المرافقةفيتقديم الدعم والاستشارة للمؤسساتالصغيرة

توجد العديد من الهيئات التي تقدم الدعم والاستشارة لهذه المؤسسات، نذكر منها:

1. مشاتل المؤسسات: إن مشاتل المؤسسات هي هيكل عمومي للدعم والاستقبال والمرافقة لمساعدة أصحاب المشاريع، أنشأت من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسسات ناشئة بهدف تخفيض الأعباء عند الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة وبعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة أخرى من مرحلة التأسيس الأولي للاستفادة، وتأخذ أحد الأشكال التالية:(ياسين، 2022، صفحة 168)

1.1. المحضنة: وهيعبارةعنهيكلالدعميتكفلبحامليالمشاريعفيقطاعالخدمات؛

2.1. ورشةالربط: وهي هيكلالدعميتكفلبأصحابالمشاريعفي القطاعاتالصغيرةوالمهنالحرفية؛

3.1. نزلالمؤسسات: وهي هيكلالدعميتكفلبأصحابالمشاريع المنتمين الي ميدان البحثحيث تولى المشاتل المهام التالية:

- ✓ احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع؛
- ✓ وضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، كما يمكن أن تختار المشتلة تطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدما؛
- ✓ مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛
- ✓ القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛
- ✓ مساعدة حاملي المشاريع لدى صناديق الإطلاق والمصادر الأخرى للتمويل.

2. مركزالدعموالاستشارة:هومؤسسةعموميةذاتطابعخاصتحتوصايةوكالةتطوير المؤسساتالصغيرةوالمتوسطةوترقيةالابتكار، فهي تتولى مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم، تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:(وزارة الصناعة بالجزائر)

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكيفيات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
- اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ برامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي؛
- عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني؛
- دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ عليها؛
- تطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. الوكالةالوطنيةلترقيةوتطويرالحظائرالتكنولوجية: تقوم هذه الوكالة بصفتها أداة الدولة في مجال تصور وتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية، بتصور ووضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية قصد ضمان تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تقوم قبلالنشأةالفعليةللمؤسسة بتغطيةالفترة الممتدةمنتحديدالفكرةإلىغايةتجسيدالمشروععلىأرضالواقعمرورابتصميممشروعخلق المؤسسةمنخلالهذهالحاضنات.

وتعتبرالوكالةالوطنيةلترقيةوتطويرالحظائرالتكنولوجية

كمنظمةأوبيئةتأثرعلىجميعمراحلإنشاءالمؤسسة،ومهاراتودوافعصاحبالمشروع

يقومبمساعدةأصحابالمشاريعمنخلالتوفيربيئةمواتيةمنحيثخدمةالسكرتارية

والدعمالإداريللمؤسسةوكذافيمايخصالتسيير،المالية والمحاسبة، وبالتالي فإنالهدفمنالحاضنةهو خلقتناغمبينعدةعوامل، منها:المواهب، التكنولوجيا والمعرفة لتطويرالسلوكفيمايخصتنظيم المشاريع،مع الإسراعفيتسويقالتكنولوجياوتشجيعتطويرالمؤسساتالجديدة، وقدتكونلديهاكوظائف: التحسيس،

الكشف،التكوينالمرافقة،تنشيط الشبكة،تسيير المحلات

والتجهيزات،تسييرصندوقالدخلوالإجراءات،تنظيمالتسييرالإداري

لصاحبالمشروعوإدارةالهياكلتحسينشبكةالشراكةللوكالةبغرضتعزيزالابتكار.(الحظائر التكنولوجية)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

استنادا إلى أهمية الدراسات السابقة في فهم البحث العلمي أو موضوع محل الدراسة، تم الرجوع إلى مجموعة من الأبحاث التي تناولت تقريبا نفس الموضوع من أجل التعمق أكثر في الموضوع والإلمام بجميع المعلومات المتعلقة به، وفيما يلي سنقوم بتقديم مجموعة من هذه الدراسات وتحليلها ومناقشتها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

منخلالهذه الدراسات، نجددراسةتناولتأجهزة الدعم والمرافقةكعاملمؤثر في المؤسسات الصغيرة،وهناكدراساتتناولتكل متغيربمفرده، وهي كالاتي:

عنوان الدراسة	مويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة معسكر.
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى شرح وتفسير ما سوف تندرج ضمنه مختلف أساليب وآليات الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية معسكر ودور هذه المؤسسات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
عينة الدراسة	مثلت العينة المدروسة في 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بإقليم ولاية معسكر.
نتائج الدراسة	أظهرت الدراسة أن أغلب المشاركين في الوكالة تتراوح أعمارهم بين 20 و30 عاماً، مما يشير الى أن هذه الفئة العمرية هي الأكثر احتياجا للعمل والاستقرار، كما أن معظم الأنشطة التجارية محدودة النطاق، وتعتمد على مؤهلات أساسية مثل الشهادات المهنية، مما يجعل فرص التوسع والابتكار محدودة. وقد تزامن بدء معظم هذه الأنشطة مع الفترة 2011الى 2015، وهي فترة شهدت ارتفاعا في معدلات البطالة في الجزائر واحتجاجات شعبية واسعة، واستجابة لذلك قدمت الحكومة امتيازات جديدة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مما أدى الى الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تخطيط أو دراسة كافية.
أوجه التشابه	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كونها تتطرق لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة. اهتمت الدراستين بإظهار دور المؤسسات الصغيرة في خلق مناصب شغل والقضاء التدريجي على البطالة. عدم وجود ابتكار في نوعية المؤسسات الممولة. أغلب المشاركين في الوكالتين من الفئة الشبابية.

أوجه الاختلاف	–اهتمت دراستنا بإيضاح طرق تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة؛ –اختلفت هذه الدراسة مع دراستنا كونها تركز بشكل أساسي على كيفية حصول هذه المؤسسات على الأموال اللازمة لتأسيسها، بينما ركزت دراستنا على الجهات والهيئات التي تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة مع التركيز بشكل خاص على دورها في تسهيل الحصول على التمويل؛ –اختلاف مكان اجراء الدراسة حيث تم اجراء دراستنا في الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر في ولاية خنشلة، في حين تم اجراء الدراسة السابقة في الوكالة الولائية لدعم وتشغيل الشباب ولاية معسكر.

1. دراسة: بوساق احمد(2021)

عنوان الدراسة	تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات والمقومات.
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى تحليل البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التركيز على التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في الحصول على التمويل. وأيضا التعرف على أهمية هذه المؤسسات ومختلف مصادر التمويل المتاحة امام قطاع المؤسسات الصغيرة. الوقوف عند واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالقروض البنكية ودور هيئات دعم ومرافقة وتمويل هذه المؤسسات.
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة في 80 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ولاية المسيلة.
نتائج الدراسة	أظهرت الدراسة أن جل المؤسسات التي تم دراستها تعاني من مشكل شح التمويل، حيث صرح معظم افراد العينة أن أهم مشكل واجههم في الحصول على التمويل من البنوك هو تعقد الإجراءات وطول مدة دراسة طلب القرض فضلا عن الضمانات وارتفاع أسعار الفائدة، اما فيما يخص البدائل التمويلية فهي تكاد منعدمة عدا بعض المبادرات في مجال صيغ المرابحة فيما استفادت بعض المؤسسات من قرض الايجار.
أوجه التشابه	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في تعقد إجراءات التمويل من البنوك. طول مدة دراسة طلب القرض.

	دراسة كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة وإبراز مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام قطاع المؤسسات الصغيرة. قلة البدائل التمويلية.
أوجه الاختلاف	أظهرت هذه الدراسة أن جل المؤسسات التي تم دراستها تعاني من شح التمويل عكس دراستنا. ارتفاع أسعار الفائدة. ركزت هذه الدراسة على التمويل فقط دون ذكر المرافقة وأهميتها.

2. دراسة: غضبان فاطمة الزهراء(2022)

عنوان الدراسة	وبرامج الدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة
هدف الدراسة	التعرف على المرافقةالمقاولاتية هي وأهميتها وأنماطها. التعرف على اهم هيئات وبرامج د عم المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في الجزائر. التعرف على التسيير والمسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الوقوف على مدى استعمال المالكين والمسيرين للممارساتالتسييرية بمؤسساتهم.
عينة الدراسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرافقة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المرافقة المقاولاتية ومركز تسهيل ومشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني عن البطالة لولاية المسيلة.
نتائج الدراسة	اظهرت النتائج انه على الرغم من الجهود المبذولة من الحكومةالجزائرية لترقيه قطاع المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة من خلال انشاء هيئات الدعم المرافق الدعم هذه المؤسسة التي تقدم العديد من الخدمات من اجل الوصول الى المستوى المطلوب الا انها لا تصل الى الناتج المرغوبة خاصه فيما يتعلق بتحسين الممارساتالتسييرية في المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة وقد يعود ذلك الى الخصائص الشخصية للمالك المسير او لنقص في فعالية الخدمات المقدمة.
أوجه التشابه	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كونها تقوم بدورات تكوينية لتقوية الرصيد المعرفي لصاحب المشروع. وأيضا وجدنا من خلال هذه الدراسة أنها تخفض من نسبة البطالة. كلا الدراستين تهدفان إلى اكتشاف المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة في مختلف المجالات وإيجاد حلول لها وأيضا تركيزهما على المرافقة لتسهيل المهام والوقوف

	على النقائص.
أوجه الاختلاف	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا كون أن دراستنا هي مذكرة ماستر ذات نطاق محدود أما هذه الدراسة أطروحة دكتوراه تعالج الإشكالية بعمق. تختلف هذه الدراسة على دراستنا كونها أن اقبال النساء عن إنشاء المؤسسات الصغيرة قليل بالمقارنة مع دراستنا فهي تدعم بكثرة المشاريع النسائية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

في هذا المطلب نتناولبعضالدراساتالتيتناولتالمتغيراتالمتعلقةبدراستنا باللغة الأجنبية.

1. دراسة:(Bait amel, 2024)

عنوان الدراسة	The role of the nesda in supporting small and medium: sized enter
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى استكشاف دور وكالة NESDA في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة في وكالة NESDA لولاية باتنة حيث قمنا بأخذ 30 رائد أعمال يمثلون قطاعات مختلفة.
نتائج الدراسة	أظهرت الدراسة عدم كفاية برامج التدريب ونقص الكفاءات المهنية الإدارية لدى العديد من المستفيدين من القروض الصغيرةُ أو المتقدمين لها. اشتراط الشهادة الجامعية أو المهنية كشرط أساسي للاستفادة من القرض. إلزام مراكز تطوير الاعمال بالإشراف على التدريب وستعتمد هذه على مدربين مؤهلين وأساتذة جامعيين لأداء تلك المهمة.
أوجه التشابه	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا لكونها تتطرق الى كيفية دعم المؤسسات الصغيرة من احدى الوكالات المخصصة لذلك.
أوجه الاختلاف	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا لكونها ركزت أكثر عن أهمية التدريب للمستفيدين من القروض بشكل أكبر من عن ضرورة التمويل والمرافقة على عكس دراستنا التي شملت كل الجوانب.

2. دراسة: (Bouhlel Souad, 2024)

عنوان الدراسة	The role of entrepreneurship support bodies in Algeria in supporting development
هدف الدراسة	البحث في مجال ريادة الأعمال وإمكانيات تحقيق تنمية محلية وشاملة بدءاً من القضاء على البطالة. توضيح الدور المهم للمرافقة الريادية كوسيلة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. إبراز وشرح آليات الدعم والمرافقة في الجزائر لتسهيل بعض الأمور الصعبة. نشر ثقافة ريادة الأعمال والاستثمار المحلي بشكل أكبر بين فئة الشباب الطموح للارتقاء بالاقتصاد الوطني. توضيح المعوقات التي تواجه بيئة الأعمال في الجزائر ومحاولة إزالتها.
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة في هيئات دعم ريادة الأعمال في الجزائر.
نتائج الدراسة	أظهرت الدراسة أن المؤسسات الناشئة في الجزائر حظيت بالعديد من أشكال الدعم والمرافقة الاقتصادية والمالية حيث تقوم بأنشطة ومشاريع متنوعة ذات قيمة استثمارية، وقد عملت الحكومة الجزائرية جاهدة على توفير حوافز متنوعة وبيئة مناسبة لتطوير هذا النوع من المؤسسات وتشجيعه، بحيث تعتبره اللبنة الأساسية للنهوض بواقع الاستثمار في الاقتصاد الوطني وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة التي تعنى باستخدام التقنيات الحديثة والآليات المبتكرة واستخدام براءات الاختراع وخلق ميزة تنافسية في السوق العالمية. وأثبتت الدراسة أن ا هيئات دعم ريادة الاعمال تقوم بالقضاء عن البطالة وتوفير مستلزمات إطلاق تنفيذ المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع.
أوجه التشابه	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في الإشارة الى أهمية الدعم والتمويل للمؤسسات بكل أنواعها في الجزائر، بحيث برزت دور الحكومة الجزائرية في توفير هيئات متنوعة لدعم ومرافقة وتطوير هذا النوع من المؤسسات.
أوجه الاختلاف	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا لكونها ركزت على دعم المؤسسات الناشئة عكس دراستنا التي تطرقت الى دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة. ركزت هذه الدراسة بشكل أوسع على أهمية جهود الحكومة الجزائرية في دعم ريادة الاعمال والمؤسسات الناشئة بشكل عام مع ذكر لبعض أشكال الدعم، بينما دراستنا ركزت بشكل خاص ومحدد على دور أجهزة المرافقة بالتحديد في عملية التمويل والدعم.

المطلب الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة

في سياق الدراسات السابقة لابد أن تكون لدراستنا إضافات نوعية إلى ما تم التوصل إليه سابقا،وأن تكون لها بصمة تميزها عن الدراسات في نفس موضوع البحث،ومحاولة منا تقديم دراسة ذات قيمة مضافة على ما قدمه الآخرين، حيث هناكالعديدمنالخصائصوالمزاياالإيجابيةالتيتمالاستفادةمنهامنخلالالاطلاععلىالدراسات السابقةلبعضالباحثينوالتيأسهمتفيتقديمالدعملدراسةالحاليةمنالجانبالنظريوالتطبيقيعلىحدسواء:

- الاطلاععلىبعضالاطاريحوالرسائلوالمجلاتوالدورياتومواقعالشبكةالعنكبوتيةالتيلميتسنَللباحثالاطلاععليهامنقبل ؛
- الاستدلالعلىبعضالمنهجياتالمعتمدةفيتلكالدراسات،وتسلسلفقراتهابالشكلالذيأتاحلناصياغةوبناءمنهجيةوأهميةوأهدافوفرضياتالدراسةالحالية؛
- دورهاالفاعلفيبناءالإطارالنظريللدراسةالحاليةفضلاعنتحديدأبعادومتغيرات الدراسةمنخلالالاطلاععلىأنواعالمراجعالعربيةوالأجنبيةفيمجالمتغيرات الدراسة؛
- بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة نجد أن معظمها يتوافق ويتفق مع دراستنا في الجانب النظري، من خلال التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بأجهزة المرافقة ومختلف أنواعها ومهامها، وأيضا مفاهيم متعلقة بالمؤسسات الصغيرة وخصائصها وأنواعها.

أما ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، نلخصها كالاتي:

- نجد أنها تناولت كل متغير على حدي، أما دراستنا فهي جمعت بين المتغيرين، مع اسقاط ذلك على الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة؛
- وجدنا أن البعض منها يركز على الخدمات المالية فقط والبعض الآخر يركز على الخدمات غير مالية بنسبة كبيرة، على عكس دراستنا التي ركزت على الاثنين معا؛
- وجدنا أن أغلبية المقبلين على القروض من الجنس الذكري على عكس دراستنا التي تدعم بشكل كبير الفئة النسوية؛
- وجدنا أن أغلبية الدراسات السابقة أهملت الجانب التكويني لأصحاب المشاريع على عكس دراستنا التي شملت كل الجوانب؛
- وجدنا أنها تركز بشكل كبير على كيفية التمويل أما دراستنا فقد ركزت على هيئات المسؤولة عن تقديم الدعم والمرافقة بشكل كبير.

من خلال ما تم التطرق له سابقا يمكن القول أنالمؤسساتالصغيرة حظيت بمكانة هامة في التنميةالاقتصاديةلمساهمتهاالفعالة في التخفيف من حدةالبطالة الا انها تعاني من جملة من الصعوبات التي تهدد بقائها واستمرارها في السوق، الامر الذي جعلها تحظى بالأولوية ضمن مختلف برامج واستراتيجياتالتنمية في البلدان الاكثر تطورا. وتكلل ذلك بزيادة الوعي لأهميةالمرافقة والتي تهدف الى مساعدةأصحاب المشاريع على تجسيد افكارهم على أرض الواقع وهو من الآلياتالمبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة في البلاد.

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق عملت على إنشاء العديد من الآليات والأجهزة لتقديم الدعم المالي والغير المالي وتوفير البيئة المناسبة لنشاط هذه

المؤسسات من أجل تطويرها وتوسيعها والحرص على استمرار نشاطها وتذليل العقبات أمامها من بين هذه الآليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وغيرهم.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية: دراسة حالة الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر خنشلة

تمهيد

إن أهمية أجهزة الدعم والمرافقة ناتجة عن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إنجاح مسار المؤسسات الصغيرة من خلال تذليل الصعوبات التي تعترضها خاصة عند إنشائها وتنمية مشاريعها، وقد أدركت الجزائر على غرار باقي الدول بأهمية احتضان ومرافقة المشاريع الصغيرة من خلال تبنيها لمجموعة من البرامج والآليات التي تصب في صالح تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة، حيث تم إنشاء عدة هياكل ووكالات تسهر على تمويل هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والتي تسعى إلى مرافقة أصحابها بمنحها مجموعة من الامتيازات.

وقد تطرقنا في الفصل السابق الى مفاهيم هذه الوكالات ومختلف مهامها وكيفية عملها وتأثيرها على المؤسسات الصغيرة وكذلك مختلف الدراسات السابقة للموضوع، وعليه فجاء هذا الفصل الثاني للتعرف على أحد هذه الأجهزة والتي تتمثل في الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة، حيث سنقوم على مفهومها وكيفية تمويلها ومرافقتها لهذه المؤسسات.

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

1. **المبحث الأول: تقديم الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغربخنشلة**
2. **المبحث الثاني: دراسة وتحليل حصيلة نشاطاتالوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر**

تعتبرالوكالةالولائية لتسيير القرض المصغربخنشلة آليةمنآلياتدعموتمويلالمؤسساتالصغيرة،وتعتمدعليهاالدولةكثيراكأحدأهمالأجهزةفيمجالهانظرالدورهاالفعالفيخلقهذاا لنوعمنالمؤسسات والمساهمةفيترقيةهذاالقطاع،وقبلالخوضفيالتفاصيليجبعرضتقديمعامللوكالة.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة

هي نظام عمل تمت إقامته سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر، ذلك الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي تستهدف الأشخاص الذين لديهما إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرو رية ذلك.

الفرع الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04 –04 المؤرخ في 2 جانفي 2004. وهي وكالة ذات طابع خاص، تتمثل في شبكة لا مركزية تضم:

- 10 فروع جهوية؛
- 49وكالة ولائية؛
- 542 خلية مرافقة.

وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، وعلى هذا يعتمد الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل الى غاية 1000000دج)، يتم تسيد على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

تم فتح الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة بالمجمع الإداري حي 748 سكن طريق طامزة بتاريخ 2005/04/04 وقد قمنا بترحيل مقر الوكالة الولائية إلى مقر تابع بمصالح البلدية سابقا المتواجد بطريق مسكانة خنشلة وهذا بأمر من السيد والي الولاية بتاريخ 2006/06/28، وبعدها وخلال سبتمبر 2018 تم إعادة ترحيلها إلى حي 300/3000 –طريق طامزة والى يومنا والوكالة تنشط في هذا المقر.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

يتمثل التنظيم الهيكلي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة في توزيع المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة، ويخضع الهيكل التنظيمي للمؤسسة لمعيار مطبق وهو المعيار الهرمي الذي من خلاله يتم تسييرها، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيميللوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة

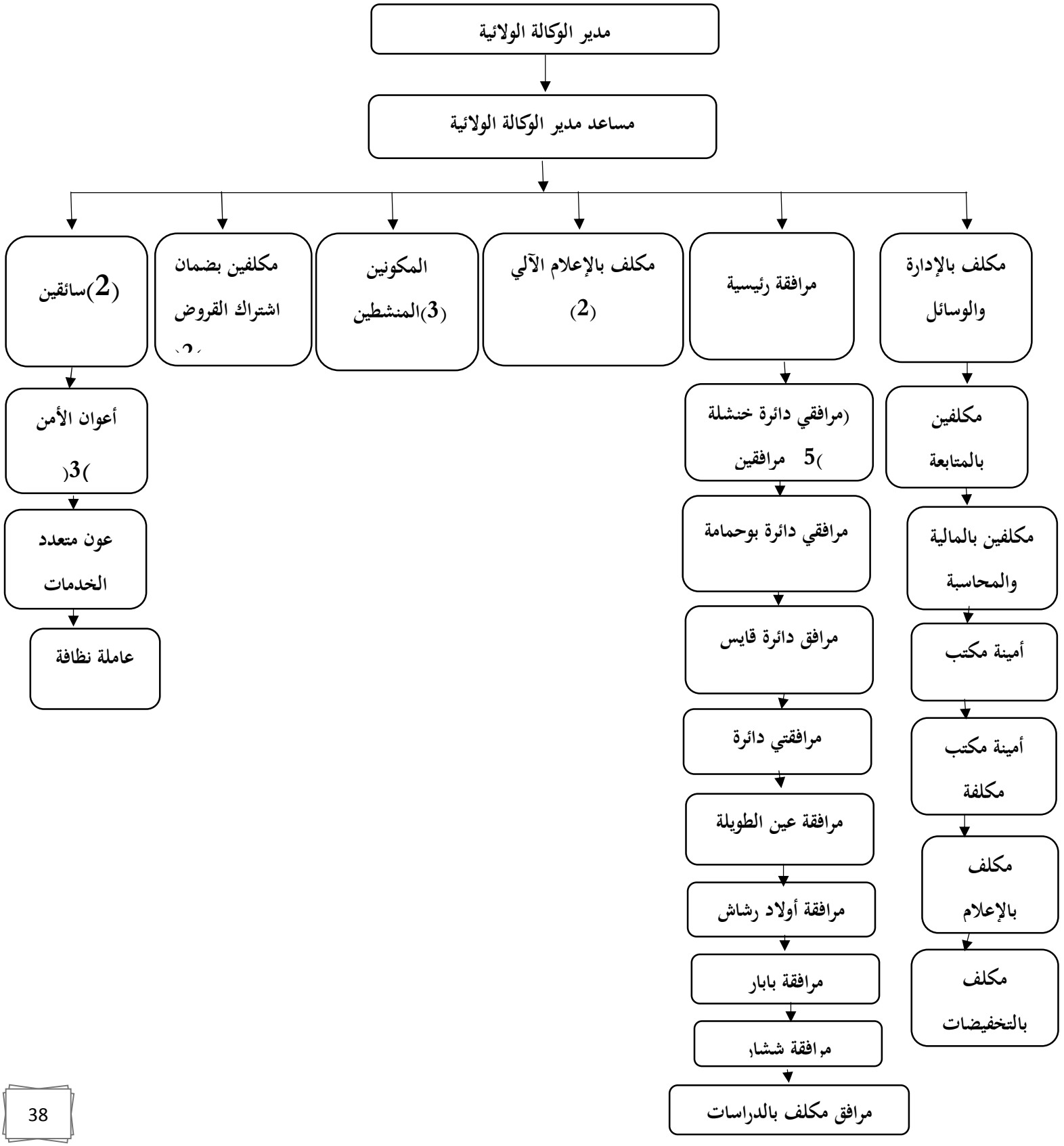

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة

المطلب الثاني: مهام وأنشطة الوكالة

فيإطاردعموتطويرالمؤسساتالصغيرةتقومالوكالةالوطنيةبتقديمعديدالخدمات، المهام والأنشطةالتيتساهمفيإنشاءوتوسعةالمشاريعالشبابية.

الفرع الأول: مهام الوكالة

تسهر الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر على تسيير برامج القرض المصغر الموضوع من قبل الدولة، وذلك من اجل محاربة البطالة ودعم تشغيل كل من لديه القدرة والتأهيل لمزاولة نشاط أو حرفة وتنقصه معدات أو وسائل إنتاج أو مادة أولية، وذلك في حدود أنواع القروض المقترحة ابتداء من السلفة بدون فائدة والتي لا يتجاوز سقف تمويلها : 100.000,00 دج الخاصة بشراء المواد الأولية لمن يملك وسائل الإنتاج وتنقصه هذه المواد وهي ممنوحة من طرف الوكالة الوطنية، إلى جانب قروض إنشاء المشاريع والتي لا يتجاوز سقف تمويلها 1000.000,00 دج كحد أقصى ذات تركيبة مالية مشتركة بين (المقترض – الوكالة – البنك) حسب حجم المشروع،كما أن الوكالة تسهر على عمليات التحسيس، التوعية، الإعلام والتوجيه للمواطنين كل حسب مؤهلاته، أين يتم استقبال ملفاتهم ودراستها من الناحية (التقنية–الاقتصادية) ومتابعة ملفاتهم من طرف مرافق الدائرة إلى غاية التمويل النهائي، ومن ثم الانطلاق في المشروع والحرص على تفقد ومرافقة صاحب المشروع وتقديم الدعم والمساعدة متى كان ذلك مطلوبا (وفقا لقاعدة المرافقة قبل وأثناء وبعد التمويل)، وهذا كله من اجل:

- **محاربة البطالة والهشاشة: في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة؛**
- **استقرار السكان: استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، منتجة للسلع والخدمات للمداخيل؛**
- **تنمية روح المقاولة: بدلالاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي أو إيجاد ضالتهم، بالإضافة الي:**

- ✓ دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- ✓ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- ✓ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجز ها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهمبالوكالة؛
- ✓ مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

الفرع الثاني: أنشطة الوكالة

للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر العديد منالأنشطة،وتتمثلأساسافيالآتي:

1. نشاط الوكالة الولائية والمحيط الاجتماعي (العمل الجواري والأيام الإعلامية): لقد كان نشاط الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر منذ اليوم الأول للافتتاح ومزاولة النشاط منصبا على الانفتاح والاندماج في المجتمع المحلي بمختلف شرائحه لاسيما المستهدفة طبقا لأهداف جهاز القرض المصغر، ويمكن التطرق إلى ذلك في مجموعة النقاط التاليـــة:

- بث حملة واسعة على مستوى كل البلديات والدوائر بتعليق إعلانات وملصقات خاصة بجهاز القرض المصغر، موازاة مع انطلاق اللقاءات الإعلامية والتحسيسية على مستوى دوائر الولاية الثمانية مع بقاء العمل الجواري والتحسيسي مستمر لدى مستخدمي الوكالة الولائية من مرافقي الدوائر، وكذا منشطي مراكز التكوين المهني المكلفين بإعلام وتوجيه المتربصين والمتمهنين المقبلين على التخرج للتوجه إلى جهاز القرض المصغر وصولا إلى الأيام الإعلامية المشتركة بين مختلف أجهزة التشغيل (ENGEM. ENSEJ. CNAC)...الخ؛
- توجيه الشباب الحاصل على خبرة مهنية (شهادة عمل أو تمهين) إلى مراكز التكوين المهني والتمهين والغرفة الولائية للصناعات التقليدية والحرف وفق اتفاقيات إطار ممضية؛
- التكفل بالشباب الموجه من طرف مراكز إعادة التربية والتأهيل والحامل لشهادة تأهيل مهنية بغرض الاستفادة مما تقدمه الوكالة من امتيازات وهذا في إطار التكفل والإدماج لهذه الفئة؛
- الاهتمام بالمرأة الماكثة بالبيت واعتبارها شريكا لا يمكن تجاهله في المنظومة الاجتماعية و الاقتصادية؛
- التكفل بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم في تكوين الملفات والحصول على قروض لإنشاء مشاريعهم الخاصة؛
- التكفل بفئة أعوان الحرس البلدي المتقاعدين وذوي حقوق الأعوان المتوفين. في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- القيام بسلسلة دورات تكوينية للشبان أصحاب المشاريع المؤهلة من طرف إطارات الوكالة.

2. نشاط الوكالة الولائية ومختلف الشركاء (البنوك، الجمعيات، التعاونيات مراكز التكوين المهني وقطاعات أخرى): وتتمثل في:

- مواصلة استقبال الجمعيات وممثلي المجتمع المدني ذات الصلة بالفئات البطالة لاسيما النساء الماكثات بالبيوت المؤهلات للاستفادة من قروض شراء المادة الأولية لمزاولة الأنشطة ذات الطابع المنزلي؛
- التنسيق مع التعاونيات والجمعيات المهنية والحرفية وكل الشركاء ذوي الصلة بقطاع الحرفيين والمهنيين مثل تعاونيات صناعة الزرابي التقليدي والنسيج ومديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وغرفة الحرفيين.
- وضع برنامج تنسيق وتبادل المعلومات (انجاز قاعدة معطيات مشتركة) بين الأطراف المؤثرة ونذكر (البنوك، قطاع التكوين المهني والتمهين، آليات التشغيل الأخرى، مديرية السياحة ومكتب الحرفيين، الجامعة). حيث أن التنسيق بين هذه الأطراف يعطي لنا صورة عامة ومفصلة لواقع الحال لطالبي القروض والأنشطة الممولة ميدانيا والمرافقة الدائمة للمشاريع الممولة مع التوزيع الأمثل للمحلات الخاصة بفئة البطالين؛
- تحميل الفوائد البنكية بنسبة 100% عاتق الوكالة يعطي تحفيز أكثر لكل فئات المجتمع للاستفادة؛
- مساعدة ممثل صندوق الضمان لدى البنوك قصد تسهيل مهامه في متابعة القروض البنكية الممنوحة؛
- تدعيم الخلايا الجوارية للدوائر للوكالة الوطنية بالإمكانيات والمعدات اللازمة قصد أداء المرافقين لمهامهم في ظروف حسنة.

3. إمضاء اتفاقيات: الاتفاقية الثنائية بين الوكالة والمديرية الجهوية للصيد البحري –قالمة–الهدف منها توجيه كل راغب في النشاط في القطاع إلى الاستفادة من القرض المصغر.

- الاتفاقية الثنائية بين الوكالة والغرفة الولائية للحرفيين والصناعات التقليدية –اتفاقيةإطار–الهدف منها توجيه كل راغب في النشاط في القطاع إلى الاستفادة من القرض المصغر؛
- الاتفاقية مع وزارة التكوين المهني في إطار الإعلام والتأهيل أصحاب المشاريع الذين لا يملكون وثيقة تأهيل؛
- الاتفاقية مع وزارة الثقافة؛
- الاتفاقية مع الفيدرالية الوطنية للمعاقين؛

- الاتفاقية الممضاة بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ممثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ:2015/05/19؛
- الاتفاقية المحلية مع مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرافقة حاملي المشاريع؛
- الاتفاقية المحلية المبرمة مع مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: صيغ التمويل وإجراءات منح القروض المصغرة من طرف الوكالة

تتطلب عملية منح القروض المصغرة إتباع إجراءات دقيقة ومنظمة تهدف إلى ضمان وصول التمويل لمستحقيه، إضافة إلى عرض مختلف الإحصائيات الصادرة عن الوكالة والتي تمثل مؤشرات هامة لتقييم أثر هذه الجهاز التمويلي على دعم وتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة في هذه الولاية وفيما يلي سنتطرق بالتفصيل إلى مختلف هذه الإجراءات والإحصائيات.

الفرع الأول: صيغ التمويل التي تعتمدها الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة

تقوم الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بمنح خدمات مالية وخدمات غير مالية وهي كالآتي:

الشكل رقم(03): صيغ التمويل في الوكالة

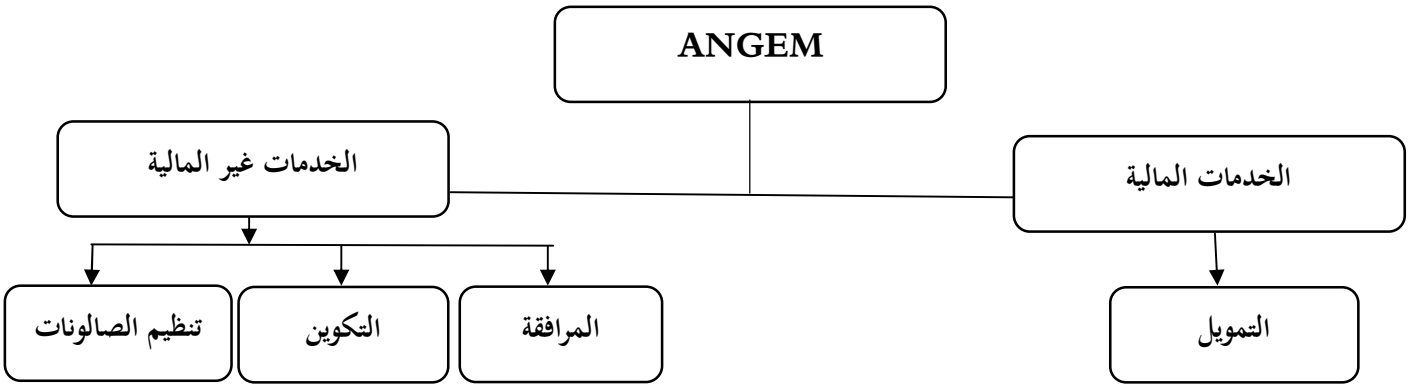

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الوكالة.

أولا: الخدمات المالية: تتمثل الخدمات المالية التي تمنحها الوكالة في التمويل:

1. قروض شراء المواد الأولية (وكالة _ مقاول) : قرض بدون فوائد تمنحه الوكالة لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط، لا تتجاوز قيمته 100.000.00دج، في حين تصل قيمته الى 250.000.00 دج في مناطق الجنوب، يتم تسديد القرض كل ثلاثي، بعد فترة سماح تقدر بثلاثة أشهر وتصل مدة تسديده الى 36شهراً.

2. التمويل الثلاثي(وكالة_ بنك _مقاول قرض يمنح من قبل البنك والوكالة تصل قيمته الى 1.000.000.00 دج؛

- 1 %مساهمة شخصية؛
- 70% قرض بنكي؛
- 29% سلفة الوكالة بدون فائدة؛

تصل مدة تسديده الى ثمانية سنوات بعد فترة سماح تقدر بثلاث سنوات. يتم تسديد القرض البنكي كل سداسي، في حين يتم تسديد سلفة الوكالة كل ثلاثي بعد التسديد النهائي للقرض البنكي.

والجدول الموالي يمثل اختصار لنمطي التمويل في الوكالة الولائية للقرض المصغر:

الجدول رقم(03): نمط التمويل في الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	الفائدة
لا تتجاوز 000 100دج	كل) الأصناف شراء المواد الأولية)	%0	_	%100	_
لا تتجاوز 000 250 دج	كل الأصناف) شراء المواد الأولية) على مستوى مناطق الجنوب	%0	_	%100	_
لا تتجاوز 000 1000دج		%1	%70	%29	_

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة

ثانيا: الخدمات غير مالية: تتمثل مختلف الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:

1. المرافقة الدائمة: من خلال حمالات التحسيس التي تقوم بها الوكالة من فترة الى أخرى خاصة في المناطق النائية لتطلعهم على ضرورة وأهمية التقدم وطلب الدعم من هذه الوكالة لإنشاء مشاريعهم الخاصة، إضافة الى عرض مختلف الامتيازات التي ستقدمها الوكالة للمستفيد، الاستقبال، التوجيه.
2. التكوين: تمنح الوكالة دورات تدريبية مجانية لفائدة طالبي القرض المصغر، وتمكنهم من كسب قدرات محددة تساعدهم في إنشاء وتسيير المؤسسة وتحقيق الأرباح وضمان استمرارية نشاطهم ومشروعاتهم في مجال تسيير المؤسسة الجد مصغرة، التربية المالية، واجراء اختبارات التحقق من المهارات المكتسبة بالنسبة للمقاولين الذين لا يملكون شهادة.
3. تنظيم الصالونات: تنظيم صالونات محلية، جهوية، ووطنية لفائدة المستفيدين من القرض المصغر للتعريف بمنتجاتهم وتسويقها.

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض المصغرة في الوكالة الولائية لولاية خنشلة

قبل الاستفادة من قرض من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لابد من وجود العديد من الإجراءات التي تقع على عاتق كل من الوكالة والشخص الذي تقدم لأخذ القرض ولكن قبل القيام بهذه الاجراءات لابد من التعرف الى مختلف القطاعات التي تمولها الوكالة أولا وأبرز الامتيازات التي سيستفيد منها المقاول ومن ثم التطرق الى مختلف الإجراءات التي سيتبعها كل من المقاول والوكالة لمنح هذا القرض وهي كالآتي:

أولا: القطاعات التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر: وتتمثل في:

- ✓ قطاع الفلاحة؛
- ✓ قطاع الصناعات الصغيرة؛
- ✓ أشغال البناء العمومية؛
- ✓ الخدمات؛
- ✓ الحرف والصناعات التقليدية.

ثانيا: الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر: يتحصل المستفيد من القرض المصغر من الامتيازات الجبائية التالية:

1. مرحلة الإنجاز: وتتمثل في:

- ✓ الإعفاء من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

- ✓ إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاءها من قبل المقاولون.

2. مرحلة الاستغلال: الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات واضافة البنايات المستعملة في النشاطات لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ إنجازها، تمدد هذه المدة الى:
   - ✓ ست (6) سنوات إذا ما أقيمت هذه البنايات وإضافة البنايات في مناطق يجب ترقيتها؛
   - ✓ ست (6) سنوات إذا ما أقيمت هذه البنايات وإضافة البنايات في مناطق تستفيد من مساعدة الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا؛
   - ✓ عشر(10) سنوات إذا ما أقيمت البنايات وإضافة البنايات في مناطق تستفيد من مساعدة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب؛
3. الاعفاء الكامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها، تمدد هذه المدة الى:
   - ✓ ست (6) سنوات تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم؛
   - ✓ عشر (10) سنوات عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة تستفيد من مساعدة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.

ثالثا: إجراءات المتبعة لمنح القروض: تتم إجراءات منح القرض المصغر للطالب وفقا لعدة وثائق ومصادر وتكون على النحو التالي:

1. ملئ استمارة طلب القروض المصغرة: (وثيقة مرفقة): تمنح من طرف مرافق الدائرة ويتم إمضاؤها من كلا الطرفين مرافق الدائرة' ثم تنتقل هذه الاستمارة إلى التقني في الإعلام الآلي لتسجل في البرنامج المخصص والمسمى " Angemprêtويوضع رقم تعريف الهوية. ومن الواضح أن هذه البطاقة تسمح بإتباع في أي وقت معلومات عن حالة تقدم الملف، والخطوات أو المراحل التي قد تمت، ويقدم دعم للتقني السامي لتحديث الملف كلما كان ذلك ضروريا، وقاعدة البيانات على خلايا الدعم في الوقت. الغرض من برنامج إدارة القرض. تعتبر هذه الوثيقة وصلة بين المرافق والتقني الساميوالمدير الولائي.
2. تصريح شرفي وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع (وثيقة مرفقة): يجب على المرافق أن:
   - ✓ يصنف هذه الاستمارة مع الدراسة التقنية الاقتصادية والوثائق الأخرى المكونة لملف الطالب؛
   - ✓ يحدثها لتلبية متطلبات ومعالجة الملف أو في إجراءات الرقابة الإدارية الداخلية والخارجية.

3. خطوات تمويل طلبات شراء المواد الأولية: من أجل تجنيب طالب القرض تنقلات إضافية المكلفة في بعض الأحيان، فإنه يطلب من المرافق أن يقوم بإجراء مقابلة مع طالب القرض عند تقديمه للملف، ومن لواضح أن أي ازدواجية لوثيقة إدارية للملف تعتبر ضرورية من قبل المرافق أو المنسق، عند احتياجها للإدارة، إن الآجال المحددة لتحضير وغلق الملف لا يمكن ف أي حال أن تتجاوز عشرة (10) أيام من تاريخ الإيداع.
4. إجراءات منح القرض المصغر (مشاريع التي لا تتعدى تكلفتها 01 مليون دينار جزائري): حتى يتمكن الشباب المستثمر من إنشاء مؤسسة مصغرة أو خلق نشاطه في إطار جهاز القرض المصغر يجب أن يقوم بمجموعة من الإجراءات، ونظرا لتعدد هذه الإجراءات فإن الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بولاية خنشلة وفي سبيل تسهيل وتوضيح هذه الإجراءات يضع تحت تصرف الشباب الذين يرغبون إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة، مخطط يشرح مختلف الخطوات الواجب إتباعها لإنشاء مؤسسة مصغرة وسوف نقوم بشرح هذه الخطوات أو المراحل بالتفصيل:

المرحلة الأولى: إيداع ملف طالب القرض –مشروع–لدى الوكالة: إن أول خطوة يتبعها الشاب في سبيل إنشائه مؤسسة مصغرة هي تحضير مجموعة من الوثائق، لتكوين ملفين الأول إداري والثاني مالي، ويتم إيداعهما على مستوى خلايا المرافقة المتواجدة عبر دوائر الولاية وهذين الملفين يتكونان مما يلي:

أ. الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض هي كما يلي:
- صورة شمسية؛
- نسختان أصليتان من شهادة الميلاد؛
- نسختان من بطاقة الإقامة؛
- نسختان من بطاقة التعريف الوطني أو رخصة السياقة؛
- نسختان من الشهادة –دبلوم أو شهادة العمل أو شهادة التربص أو شهادة إثبات الكفاءة.

ب. الوثائق المالية المقدمة من طرف طالب القرض:
- نسخة من الفواتير الشكلية المعدات والآلات المراد اقتناءها؛
- نسخة من الفواتير الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها.

ج. الوثائق المحررة في خلايا المرافقة:
- تصريح شرفي وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع (وثيقة مرفقة)؛
- دراسة تقنوا اقتصادية ملحقة بالميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديري لمدة خمس سنوات للمشروع؛

- أما فيما يخص شهادة عدم الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي للإجراء CNASوشهادة عدم الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS فهاتين الوثيقتين يتم استخراجهما من طرف مصلحة التقني السامي في الإعلام الآلي المتواجد على مستوى الوكالة الولائية.

المرحلة الثانية: دراسة الملف: بعد إيداع الملفين من طرف طالب القرض والمتمثلة في:

- ✓ الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض؛
- ✓ الوثائق المالية المقدمة من طرف طالب القرض.

لدى خلايا المرافقة المتواجد مكاتبها عبر كافة دوائر الولاية ويتولى المرافق المكلف بالدراسة فحص الطلب المقدم إليه من حيث استيفائه للشروط المنصوص عليها، وبعدها يقوم بدراسة الملف التقني الاقتصادي، حيث يركز على الجوانب التالية:

- طبيعة المشروع المراد إقامته.
- الموقع المختار لإقامة المشروع.
- الوقت الذي يتطلبه بداية تشغيل المشروع.
- طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها.
- تأثير المشروع من الناحية الاقتصادية.
- تأثير المشروع على البيئة المتواجد به.
- عدد مناصب العمل التي يوفرها المشروع

كما يتم فحص الملف من جانب:

- فحص محتوى الفواتير الشكلية للمعدات والآلات المراد اقتناءها.

وكل ما سبق ذكره يسمح بمعرفة رقم الأعمال التقديري في ظل تلك الظروف، وصولا إلى الجانب التقني من حيث متطلبات المشروع للوسائل المادية والبشرية التي يتطلبها تنفيذ المشروع (وكل هذا بناءا على الدراسة التقنية الاقتصادية التي يشرف على إعدادها مرافقة الدائرة مع صاحب المشروع) إضافة إلى فحص تكلفة المشروع وأسلوب تمويله.

أما الميزانيات التقديرية فتقدم نظرة عن الوضعية المالية للمؤسسة المصغرة خلال خمس السنوات الأولى التي تلي الاستفادة من مختلف الإعانات والمزايا التي تقدمها لها الوكالة.

وبعد استيفاء مختلف جوانب دراسة الملف من طرف لجنة التأهيل والتمويل المتمثلة في:

- مدير الوكالة الولائية (رئيسا).
- مساعد مدير الوكالة الولائية (عضوا).
- ممثلي البنوك (البنك الوطني الجزائري **BNA**؛ القرض الشعبي الجزائري **CPA**؛ البنك الخارجي الجزائري **BEA**؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية**BADR**؛ بنك التنمية المحلية **BDL**). (أعضاء).
- مرافقي الدوائر (أعضاء).

التي تنعقد بمقر الوكالة الولائية وفقا لجدول الأعمال المسطر من طرف رئيس اللجنة، والتي من خلالها تتم الموافقة المبدئية للمشروع في هذه الحالة تمنح لصاحب المشروع شهادة التأهيل والتمويل (وثيقة مرفقة)، أما في حالة رفض المشروع من طرف اللجنة تمنح لطالب القرض شهادة الرفض (وثيقة مرفقة)، وله حق الطعن في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام (**08** أيام).

المرحلة الثالثة: إيداع الملف على مستوى الوكالة البنكية: وبعد انعقاد هذه اللجنة يقوم مرافق الدائرة المعنية بتحويل الملف إلى البنك الذي تم توجيهه من طرف اللجنة لغرض طلب قرض من البنك بنسبة **70 %**، وهذه هي الوكالات البنكية التي تتعامل معها الوكالة الولائية هي:

- ✓ البنك الوطني الجزائري **BNA**؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري **CPA**؛
- ✓ البنك الخارجي الجزائري **BEA**؛
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية**BADR**؛
- ✓ بنك التنمية المحلية **BDL**.

طبقا للاتفاقية الثلاثية الممضاة بين (الوكالة**ANGEM**–والبنك–وصندوق الضمان المشترك القروض المصغرة **FGMMC**). (نسخة عن الاتفاقية الممضاة مع البنك الوطني الجزائري **BNA**–مرفقة)، والملف الذي سيتم تحويله إلى البنك يتكون بالوثائق التالية:

- شهادة التأهيل والتمويل؛
- الدراسة التقنية الاقتصادية؛

– طلب قرض من البنك؛

– الفواتير الشكلية؛

– نسخة عن كامل الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض (المذكورة آنفا).

المرحلة الرابعة: دراسة الملف من طرف الوكالة البنكية: في هذه المرحلة يتم دراسة الملف من طرف البنك وهذا من أجل منح قرض مصغرة لإنشاء مشروع وهذا القرض عبارة عن قرض متوسط الأجل يمنح لمدة 05 سنوات، حيث يتم دراسة الملف على مستوى البنك وفقا للشروط التقليدية المعمول بها في البنوك التجارية لمنح القروض كما تنص عليه الاتفاقية الثلاثية.

ومن أهم الشروط التي يطلبها البنك من صاحب المؤسسة المصغرة لمنح القروض:

1. تحقيق المساهمة الشخصية: وهي قدرة صاحب المشروع بتحمل مساهمة شخصية بنسبة تقدر 01 % تودع هذه المساهمة في حسابه البنكي.
2. تسوية الوضعية الإدارية: زيادة إلى الشرط السابق يقوم البنك بدراسة الملف وسمعة الشباب ووضعيتهم ويتعرف على قدرتهم الائتمانية عن طريق مقابلة العميل ودراسة مقدرته على توليد الدخل، وكذا دراسة ما يحيط بالمشروع من كل الجوانب مع التأكد من قيامه بكل الإجراءات الإدارية.
3. تقديم ضمانات: وهذه الضمانات تتمثل في تأمين العتاد والأدوات المختلفة الخاصة بتجهيز المؤسسة المصغرة وفي حالة تعرض أصول المؤسسة للأخطار فإن البنك يستفيد من مبلغ التعويض التي تسدده شركة التأمين.
4. الضمانات الحقيقية: وتتمثل في الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي هو عقد به يلتزم شخص، ضماناً لدين عليه أو على غيره، أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان، شيئا يرتب عليه الرهن حقا عينيا يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين، وأن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون وتتمثل بموجبه المدين شيئا لدى دائنه بغرض ضمان الدين، وفي هذا الرهن الشيء المرهون يخرج من ملكية، وتكون الأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز مرهونة بالدرجة الأولى لفائدة البنك تليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالدرجة الثانية.

المرحلة الخامسة: الموافقة البنكية: تتمثل هذه المرحلة في الحصول على الموافقة البنكية لمنح القرض وللإشارة فإن اتخاذ القرار بمنح القرض أو رفض يتم على مستوى الوكالات البنكية التي يوجه لها الملف من طرف وكالة القرض المصغر، أي

لامركزية قرار منح القرض، بعكس ما كان يحدث في السابق والتي كانت تعد من صلاحيات المديريات الجهوية وأحيانا لجنة القرض في المديريات العامة، وتنص الاتفاقية الثلاثية على تحديد مدة منح الموافقة البنكية في آجال لا تتجاوز شهرين (02 شهر).

وبعد أن يتحصل الشاب على الموافقة البنكية لمنح القرض يمر الشاب للمرحلة الموالية، لمرحلة السادسة: العودة إلى فرع الوكالة بعد الحصول على الموافقة البنكية يرجع الشاب إلى فرع الوكالة مرفقا بالوثائق التالية:

- ✓ الموافقة البنكية (التمويل الثلاثي)؛
- ✓ وصل دفع المساهمة الشخصية؛
- ✓ فاتورة شكلية للعتاد؛
- ✓ فاتورة شكلية محينة لتأمين عل العتاد؛
- ✓ سجل التجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح أو ترخيص بالاستغلال؛
- ✓ عقد كراء (مدته سنتين قابلة للتجديد) أو عقد ملكية؛
- ✓ استخراج البطاقة الجبائية من مصالح مديرية الضرائب لإقليم الولاية(la carte fiscal) ، رقم التعريف الضريبي (Le numéro d'identification fiscal)، رقم التعريف الإحصائي (NIS Numéro d'Identification Statistique).

المرحلة السادسة: الانخراط في صندوق الضمان المشترك FGMMC: المنخرطون في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة هم: المقاولون في إطار جهاز القرض الذين تحصلوا على الموافقة البنكية، البنوك والمؤسسات المالية الشريكة في جهاز القرض المصغر ومن شروط الانخراط في هذا الصندوق يجب على المنخرط أن يدفع لصالح هذا الأخير قسط ما يسمى ب "قسط الانخراط" بنسبة 0.5 % للمقاولينو0.5 % للبنوك والمؤسسات المالية (الدفع السنوي)المقاول ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، بعد إشعار الموافقة البنكية. انخراطه شرط أساسي لتمويل المشروع ويتم حساب مقدار المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح ومدته. فالمقاول يشرع في دفع الاشتراك في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وبعدها يتم تحويل الوثائق الخاصة بطالب القرض إلى الفرع الجهوي ومنه إلى مصلحة المحاسبة والتمويل لتحويل مبلغ القرض والمحددة نسبته 29 % في حساب طالب القرض.

المرحلة السابعة: تمويل المشروع بنسبة 29 % من طرف الوكالة الولائية: ففي هذه المرحلة يقوم مرافق الدائرة بإصدار كل من الوثائق التالية:

- مقررة منح الامتيازات الجبائية مرحلة الانجاز: ويتم إصدار خمس نسخ أصلية منها (نسخة تسلم لطالب القرض، والنسخة الثانية تحول إلى البنك، والأخرى تحول إلى مصلحة الضرائب ونسخة إلى الفرع الجهوي،

والنسخة الخامسة تحفظ في ملف المقاول المتواجد على مستوى الوكالة الولائية) وهذه المقررة يتحصل من خلالها صاحب المشروع عليها من طرف الوكالة الولائية بالإضافة إلى قائمة التجهيزات، فيتم توقيعها بين طالب القرض وبين الوكالة الولائية مع والمصادقة عليها في مصالح المجلس الشعبي البلدي. (نسخة مرفقة).

- دفتر الشروطالمتعلق بالقرض بدون فوائد الموجه لتمويل المشروع المؤهل من طرف الوكالة: بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قرضا مصغرا وفقا للشروط الخاصة والعامة المذكورة فيه والذي يحدد جميع الامتيازات والإعانات الممنوحةللمقاول والالتزامات التي تقع على عاتقه في إطار استفادته من هذا القرض. (نسخة مرفقة).
- الأمر بالدفع:**Order d'enlèvement** : وهي وثيقة تصدر من طرف الوكالة الولائية ممضاة من طرف مديرها موجه إلى مدير الوكالة البنكية المعنية وتتضمن اسم ولقب طالب القرض وكذا النشاط المراد مزاولته إضافة الى أنها تتضمن اسم ولقب وعنوان المورد. وهذه الوثيقة يأمر فيها مدير الوكالة الولائية مدير الوكالة البنكية بتسليم الصك البنكي شطر **10 %**.

المرحلة الثامنة: اقتناء العتاد بواسطة صك بنكي: حيث يقوم البنك بدفع مساهمته وتسليم صك المورد لصاحب المشروع الذي يقوم بدوره بجلب العتاد وتهيئة مكان إقامة المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال.

المرحلة التاسعة: العودة من جديد إلى فرع الوكالة: بعد تسليم المستفيد (طالب القرض) للعتاد يتم برمجة زيارة خاصة لمعاينة مطابقة العتاد (نسخة مرفقة عن محضر المطابقة) الموجود فعليا بما هو مدرج في مقررة منح الامتيازات الجبائية لمرحلة الانجاز وكذلك يحرر أيضا المرافق محضر انطلاق المشروع (نسخة مرفقة عن محضر المعاينة) وإجراء الرهن الحيازي للتجهيزات والسيارات لفائدة البنك بالدرجة الأولى، والفرع بالدرجة الثانية. وهذا في حالة تعسره على سداد القرض.

المرحلة العاشرة: تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بالاستغلال من طرف فرع الوكالة: ويتم إصدار خمس نسخ أصلية منها (نسخة تسلم للمستفيد "طالب القرض"، والنسخة الثانية تحول إلى البنك والأخرى تحول إلى مصلحة الضرائب، ونسخة إلى الفرع الجهوي، والنسخة الخامسة تحفظ في ملف المقاول المتواجد على مستوى الوكالة الولائية) وهنا تتم إجراءات تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال من طرف الوكالة الولائية لتقديمها إلى مصلحة الضرائب لاستفادته من الإعفاءات الضريبية.

المبحثالثالث:دراسةوتقييمحصيلةنشاطاتالوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة

ساهمتالوكالةالولائية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلةفيإنشاءالمؤسساتالصغيرةمنذبدايةنشاطهامنخلالتمويلالعديدمنالمشاريعفيمختلفالقطاعاتوتوفيرالعديدمنمناصب الشغل،ونستعرضفيهذاالمبحثحوصلةنشاطهاتهالوكالة.

المطلب الأول: إحصائيات الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بخنشلة

تتقيد الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بإعداد تقارير شهرية وأخرى ثلاثية وكذلك السنوية على مستوى كل مصلحة، مع أنها في أي وقت يمكن أن تتطلب منها إعداد جداول إحصائية من طرف المديرية العامة أو المديرية الجهوية أو باقي المؤسسات، وهنا يمكن أن نستعرض بعض منها:

1. حصيلة للخدمات المالية وغير المالية الممنوحة من الوكالة: والموضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(04): حصيلة للخدمات المالية وغير المالية الممنوحة من الوكالةخلال الفترة (2005 – 2024)

الخدمات المالية (قروض شراء المواد الأولية وقروض المشاريع)	
عدد القروض الممنوحة	17432
عدد القروض المصغرة الممنوحة للنساء	9984
عدد القروض المصغرة الممنوحة للرجال	7448
عدد مناصب الشغل المستحدثة	17432
الخدمات غير المالية (استحداث وتسييرالمؤسسات المصغرة " GTPE" والتربية المالية "EFG"	
عدد المستفيدون من الخدمات غير المالية	312 356

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

يمثل الجدولأعلاه: حصيلة الخدمات المالية وغير ماليةللوكالةالولائية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة من بداية نشاطها الى غاية 31 ديسمبر 2024 حيث نجد أن:

بالنسبة للخدمات المالية(قروض شراء مواد اوليه وقروض مشاريع) بلغ عدد القروض الممنوحة 17,432 قرضا وهذا يمثل اجمالي القروض التي تم منحها للعملاء لشراء مواد أولية قروض مشاريع ونلاحظ ان عدد القروض الممنوحةللنساء وصل الى 9984 ويشير هذا الى الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا من خلال تسهيل حصولها على التمويل أمابالنسبة للرجال فنلاحظ اجمالي القروض الممنوحة لهم بلغ 7448 وهو اقل عددا من القروضالممنوحة للنساء، ونتيجة لذلك قد تم استحداث 17,432 منصب الشغل ومن المثير للاهتمام عدد المناصب المستحدثة يتطابق مع اجمالي عدد القروض الممنوحة مما قد يشير إلى أن كل قرض ساهم بشكل مباشر في استحداث منصب شغلواحد،أمابالنسبة للخدمات الغير مالية فقد بلغ عدد المستفيدون منها الى 312356 مستفيدا هذا الرقم كبير جدا ويشير الى وصول واسع للوكالة في مجال الدعم وإنشاء وتسير مؤسسات صغيره وتوفير التربية المالية.

2. القروض الممنوحة من طرف الوكالة: وهي القروض الممنوحة منذ بداية نشاطها سنة 2005 الغاية 2024، والموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(05): حصيلة القروضالممنوحة من الوكالةخلال الفترة (2005 – 2024)

إجمالي الملفات الممولة	طبيعة التمويل		
	قروض شراء المادة الأولية	قروض المشاريع	المجموع
القروض بدون فوائد PNR	15947	1485	17432
عدد مناصب الشغل المنشاة	15947	1485	16952

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

3. حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: يوضح جدولأدناه:حصيلة نشاط الوكالة من سنة 2005 الى غاية ديسمبر 2021، حيث قامت بتمويل ما يقارب 17,000 ملف بين قروض شراء المواد الأولية وقروض المشاريع وكانت لهذا التمويل ادى الى انشاء حوالي 17 ألف منصب شغل بالتحديد 16952.

جدول رقم(06): حصيلةنشاط الوكالةخلال الفترة (2005 – 2021)

إجمالي الملفات الممولة (رجال – نساء)	طبيعة التمويل			
	قروض شراء المادة الأولية		قروض المشاريع	
	رجال	نساء	رجال	نساء
القروض بدون فوائد PNR	6298	9649	1150	335

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

يوضح الجدول اعلاه: نتائج نشاط الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة فيما يتعلق بإجمالي الملفات الممولة او القروض الممنوحة من طرف هذه الوكالة من بداية نشاطها الى غاية 2024 حيث نلاحظ وعند التفصيل في طبيعة

التمويل نجد ان هناك تفوق ملحوظ للنساء في الحصول على قروض شراء المادة الأولية حيث بلغ عددهن 9649 مستفيدة مقارنة ب 6298 مستفيدا من الرجال، وفي المقابل يهيمن الرجال بشكل كامل على قروض المشاريع اذ بلغ عددهم 1150 مستفيدا من الرجال مقابل 335 مستفيدة فقط من النساء.

4.حصيلة نشاط الخدمات غير المالية الممنوحة من الوكالة: والموضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(07): حصيلة نشاط الخدمات غير المالية الممنوحة من الوكالة خلال الفترة (2005 – 2024)

	استحداث وتسيير المؤسسات المصغرة (GTPE)		التربية المالية (EFG)	
	رجال	نساء	رجال	نساء
عدد المشاركين	1914	1699	1526	1864
المجموع	3613		3390	
	257 دورة تكوينية		222 دورة تكوينية	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

يبين الجدول اعلاه: نشاطا ملحوظا للوكالة الولائية لتسيير القرن المصغر لولاية خنشلة في تقديم خدمات الدعم الغير المالي حيث يلاحظ ان اجمالي المشاركين في خدمات المؤسسات المصغرة المقرضة3613 مستفيدا بين الرجال والنساء بينما بلغ العدد الكلي للمشاركين في برامج التربية المالية 3390 مستفيدا بين الرجال والنساء ويخدم الجدول بتقديم اجمالي الدورات التكوينية التي نظمتها الوكالة من بداية نشاطها الى غايه 2024 حيثما تم تنظيم 222 دوره تكوينيه لفائدة النساء 257 الدورة تكوينية لفائدة الرجال ويشير هذا الى الاهتمام الوكالة بتوفير فرص تدريبية لكلا الجنسين في مجالات دعم ريادة الاعمال.

المطلب الثاني: نماذج عن مشاريع تم تمويلها من قبل الوكالة

بعد قيام المقاول بإيداع الملف المطلوب وهذا بعد استفتاء كامل الشروط المذكورة سابقا، تباشر الوكالة في إجراءات اللازمة لمنح القرض للمقاول وفيما يلي سنقدم مثال عن مشاريع تم تمويلها من قبل هذه الوكالة:

الفرع الأول: تقديم المشروع الأول(حلاقة)

فيما يلي سنقوم بعرض كيف تم تمويل مشروع حلاق رجال من قبل الوكالة الولائية لولاية خنشلة وأيضا كيفية تسديد القروض ومتابعة الوكالة لهذا المشروع خلال فترة إنجازه.

أولا: الدراسة التسويقية للمشروع: نعتمد في دراستنا للجدوى التسويقية على جمع البيانات المتعلقة بالعرض والطلب الخاص بالمشروع وبالإضافة الى دراسة السوق المتعلق بمجال الاختصاص، وهي كالاتي:

1. دراسة السوق:يتم في هذه الدراسة تحديد احتياجات المستهلك التي وميولاتهم بالإضافة الى تحديد فجوة السوق وأخطاء المنافسين من أجل تفاديها في هذا المشروع، كما يتم تحديد حجم الطلب على المنتج المقدم، حيث قدمت الوكالة لهذا المشروع دراسة وتحليل لمختلف احتياجات المستهلك وذلك بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكيفيات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها مما يساعد على فهم السوق ووضع خطط واستراتيجيات عمل ناجحة للوصول الى الأفضل وضمان استمرارية نشاط المؤسسة.
2. المنافسة: نسبة المنافسة في مثل هذه المشاريع كبيرة وذلك لوجود عدد كبير من المشاريع التي تنشط في نفس المجال ومنه يمكن القول أن المنافسة كبيرة أمام هذا المشروع (حلاق رجال) وتشكل عائق مبير أمامه وبالتالي فعلى صاحب المشروع ان يقدم خدمات ذات جودة وترضي أذواق المستهلك لضمان مكانة في السوق واستمرار نشاطه.

3. دراسة العرض: إن عدد الحلاقين في ولاية خنشلة كثير ومنه فإن مشروع محل الدراسة يقدم عرض متنوع للمستهلك لجذبه، حيث يوفر حلاقة شعر بمختلف القصات وتحديد اللحية والعناية بالبشرة وخدمات إضافية مثل الصبغ او التصفيف للفعاليات والمناسبات مما يجعل هذه الخدمات المقدمة محل اهتمام المستهلك، ومن جهة أخرى تقوم الوكالة بتقديم دورات تدريبية له لإتقان هذه الوظيفة إضافة أنها قامت بتنظيم صالونات للتعريف بمختلف خدماته لكسب المزيد من الزبائن.

ثانيا: الدراسة الاجتماعية للمشروع:لهذا المشروع أثر إيجابي على البيئة الاجتماعية ويتضح ذلك من خلال نقطتين رئيسيتين هما:

1. على صعيد الاقتصاد الكلي:ويتمثل في:
   - ✓ خلق مناصب شغل في المنطقة التي تتميز بمعدل بطالة مرتفع؛
   - ✓ يساعد على رقي المجتمع وترسيخ النمو الفكري والعقلي للشباب ويحفز باقي الشباب بالتقدم الى الوكالة وأحذ قرض للقيام بمشروعهم الخاص؛
   - ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي؛
   - ✓ خلق روح الاستثمار.
2. على صعيد الاقتصاد الجزئي: ويتمثل في:
   - ✓ توسيع الصالون وزيادة تقنيات حديثة في التجميل بسبب زيادة الحصة السوقية بفضل الاشهار بالمحل وجودة خدماته؛
   - ✓ زيادة رأس مال المؤسسة؛
   - ✓ دعم ديمومة هذه المؤسسة، والحفاظ عليها؛
   - ✓ تطوير النظم البيئية للمؤسسة.

ثالثا: الدراسة الفنية للمشروع: تتطلب دراسة الجدوى الفنية للمشروع تحديد كل الاحتياجات الفنية اللازمة للمشروع القائم والمتمثلة في:

- ✓ آلات خاصة بالحلاقة؛
- ✓ مرآة كي يتمكن الزبون من رؤية شعره بعد الحلاقة؛
- ✓ كراسي مخصصة لصالون الحلاقة؛
- ✓ مصفف الشعر؛
- ✓ أحواض صغيرة لغسل الشعر؛
- ✓ كريمات للحلاقة؛

✓ ويقدم الحلاق خدماته طوال العام مع الزيادة الملحوظة في الأعياد والمناسبات.

رابعا: الدراسة المالية للمشروع: وتتمثل في كيفية تمويل المشروع وطريقة تسديد القروض، وهي كالاتي:

1. تقديم المشروع: نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم(08): تقديمالمشروع

اسم المشروع	حلاق رجال
الشكل القانوني	شخص طبيعي
قطاع النشاط	قطاع الخدمات
شكل التمويل	تمويل ثلاثي
الاستثمار الكلي	100000000
فترة الاسترداد	5 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

2. الهيكل المالي للمشروع: نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): الهيكل المالي للمشروع

مصادر التمويل	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	%01	9702.44
مساهمة الوكالة	%29	281370.75
القرض البنكي	%70	679170.79
المجموع	%100	970243.98

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

يمثل الجدول اعلاه: جميع مصادر تمويل المشروع، حيث نرى أن صاحب المشروع أو المقاول يقدم مساهمة مالية بنسبة 1 %من النسبة الكلية لتمويل هذا المشروع والتي تقدر في هذا المشروع ب9702.44دج وتعبر هذه النسبة عن مصاريف فتح حساب بنكي باسم صاحب المشروع، أما الوكالة فتساهم في تمويل المشروع بنسبة 29 %من نسبة 99% تمويل المشروع والتي تقدر في هذا المشروع

ب679170.79دج، وباقي النسبة من التمويل يقدمها البنك المسؤول عن تمويل هذا المشروع حيث تقدر قيمة هذا القرض ب679170.79دج.

3. الهيكل الاستثماري: نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم(10): الهيكل الاستثماري للمشروع

البيان	التكاليف
معدات الانتاج	941290.00
تكاليف التأمين	8953.98
الرسوم الأولية	2000000
المجموع	970243.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة.

يمثل الجدول اعلاه: كل التكاليف اللازمة للقيام بهذا المشروع التي تقدر970243.98دج، حيث نرى أنه قد تم تخصيص مبلغ 941290.00دج لمعدات الانتاج (مكتب عمل، مرآة، كرسي، طاولة غسيل مع حوض سيراميك...)، وتم تخصيص مبلغ 8953.98دج من أجل التأمين ضد الأخطار التي قد تلحق بالمعدات أو صاحب المشروع، إضافة الى الرسوم الأولية التي تقدر ب2000000 دج والتي يحتاجها المقاول لإنهاء إجراءات اللازمة من أجل التحصل على القرض. وهذا الجدول بمثابة الميزانية الافتتاحية للمشروع.

4. كيفية تسديد القروض للوكالة والبنك: يوضح الجدولين المواليين كيفية تسديد القرض سواء للوكالة او البنك:

جدول رقم(11): جدول تسديد القرض البنكي

السنة	السداسي	المبلغ
السنة 1	السداسي 1	67917.079
	السداسي 2	67917.079
السنة 2	السداسي 3	67917.079
	السداسي 4	67917.079

السنة 3	السداسي 5	67917.079
	السداسي 6	67917.079
السنة 4	السداسي 7	67917.079
	السداسي 8	67917.079
السنة	السداسي 9	67917.079
	السداسي 10	67917.079

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

جدول رقم(12): جدول تسديد القرض (بدون فائدة) للوكالة.

السنة	السداسي	المبلغ
السنة 1	السداسي 1	23447.5625
	السداسي 2	23447.5625
	السداسي 3	23447.5625
	السداسي 4	23447.5625
السنة 2	السداسي 5	23447.5625
	السداسي 6	23447.5625
	السداسي 7	23447.5625
	السداسي 8	23447.5625
السنة 3	السداسي 9	23447.5625
	السداسي 10	23447.5625
	السداسي 11	23447.5625
	السداسي 12	23447.5625

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

بعد انقضاء فترة السماح المقدرة بثلاث سنوات(3سنوات) التي منحت للمقاول كامتياز جبائي بإعفائه كليا من الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح المؤسسة يتوجب عليه تسديد القرض البنكي وذلك في مدة 5 سنوات في شكل أقساط سداسية أي عشر أقساط ويدفع المقاول مبلغ67917.079دج، كل ستة أشهر كما هو موضح في الجدول اعلاه، أما بالنسبة للوكالة فيتم تسديد أول قسط مباشرة بعد ثلاث أشهر من آخر قسط سدد للبنك، حيث يسدد المقاول مبلغ 23447.5625دج.

الفرع الثاني: تقديم المشروع الثاني(بيتزيريا).

قبل البدء في أي مشروع لابد ان تكون هناك دراسة جدوى ومن خلالها يتم القيام بدراسة تسويقية واجتماعية للمنتج أو المشروع، حيث قامت الوكالة بهذه المهمة لضمان أكبر نسبة لإنجاح المشروع. وفيما يلي سنقدم كل هدا بالتفصيل.

أولا: الدراسة التسويقية للمشروع

1. دراسة السوق: يتم في هذه الدراسة تحليل الطلب واهتمامات الشريحة المهتمة بالسلعة، باعتبار أن البيتزا منتج مطلوب بشكل واسع وخصوصا من قبل الشباب خاصة الطلبة الجامعيين وأيضا الموظفين، كما يتم تحديد حجم الطلب على منتج البيتزا يساعد على فهم السوق ووضع خطط واستراتيجيات عمل تمكن من الوصول الى أفضل نتيجة والتعرف على نقاط اخفاق المنافسين من أجل تفاديها واعتماد أساليب أفضل لإبراز المنتوج في السوق واشهاره.
2. المنافسة: المنافسة ضعيفة نسبيا في المنطقة التي يتواجد بها هذا المشروع ومنه يمكن القول انها لا تعد عائقا امامه على الأقل في الوقت الحالي، وبالتالي فصاحب هذا المشروع سيحقق أرباح لا بأس بها بسبب اقبال الزبائن عليه.
3. دراسة العرض: هناك عدد قليل من المطاعم التي تنتج نفس المنتوج محاطة به لكنها تفتقر نوعا ما الى الجودة والاستجابة السريعة لمتطلبات الزبائن وهذا ما يجعل هذا المشروع ينجح.

ثانيا: الدراسة الاجتماعية للمشروع

نقصد بدراسة الجدوى الاجتماعية انعكاسات هذا المشروع على المجتمع وهي كالاتي:

1. خلق فرص عمل جديدة: ان إقامة مشروع صانع البيتزا يساهم في تقليص البطالة من خلال توظيف الشباب من تلك المنطقة وأيضا دعم الاقتصاد المحلي باستخدام مواد أولية من السوق.

2. أثر المشروع على المجتمع المقام: يخلق المشروع التفاعل المجتمعي، حيث ان المطاعم غالبا ما تكون نقطة تجمع للأفراد والعائلات مما يعزز العلاقات الاجتماعية توفير تقريبا جميع أذواق الزبائن، ومن جهة التحفيز على الاستثمار والرغبة في التحسن.

ثالثا: الدراسة الفنية للمشروع

تتطلب دراسة الجدوى الفنية للمشروع تحديد كل الاحتياجات التي يمكن أن يحتاجها صاحب المشروع للقيام بهذا المشروع.

حيث وجد أن هذا المشروع يحتاج الى مساحة تتراوح ما بين 50 الى 100 متر حتى يكون المكان واسع لتقسيمه الى مكان مخصص للمعدات والمطبخ وتخصيص مساحة لاستقبال الزبائن ومن هذه الهياكل نذكر ما يلي:

أفران مخصصة لطهو البيتزا، عجانة العجين، ثلاجات، طاولات التحضير، نظام تهوية، أدوات طهي، وكل المستلزمات التي تساعد في صنع هذا المنتوج.

رابعا: الدراسة المالية للمشروع: وتتمثل في كيفية تمويل المشروع وطريقة تسديد القروض، وهي كالاتي:

1_ تقديم المشروع: نوضحه في الجدول الموالي:

جدول رقم 13: تقديم المشروع

اسم المشروع	بيتزيريا
الشكل القانوني	شخص طبيعي
قطاع النشاط	قطاع الخدمات
شكل التمويل	تمويل ثلاثي
الاستثمار الكلي	100000000

فترة الاسترداد	5 سنوات

المصدر: من اعداد الطالبتين على الاعتماد على معطيات الوكالة.

2_ الهيكل المالي للمشروع: نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم14: الهيكل المالي للمشروع

مصادر التمويل	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	%01	9703.78
مساهمة الوكالة	%29	281409.72
القرض البنكي	%70	679264.83
المجموع	%100	970378.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة.

يمثل هذا الجدول مختلف مصادر تمويل المشروع، حيث نرى أن صاحب المشروع أو المقاول يقدم مساهمة مالية بنسبة 1 %من النسبة الكلية لتمويل هذا المشروع والتي تقدر في هذا المشروع ب 9703.78دج وتعبر هذه النسبة عن مصاريف فتح حساب بنكي باسم صاحب المشروع، أما الوكالة فتساهم في تمويل المشروع بنسبة 29 %من نسبة 99% تمويل المشروع والتي تقدر في هذا المشروع ب 28109.72، وباقي النسبة من التمويل يقدمها البنك المسؤول عن تمويل هذا المشروع حيث تقدر قيمة هذا القرض ب679264.83 دج.

3. الهيكل الاستثماري: نوضحه في الجدول الموالي:

جدول رقم15: الهيكل المالي للاستثمار

البيان	التكاليف
الرسوم الاولية	20000.00
التأمين	18352.30
التأمين ضد الاخطار	20377.94

معدات الانتاج	932026.03
المجموع	970378.33

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الوكالة.

يمثل هذا الجدول كل المصاريف التي انفقت من أجل القيام بهذا المشروع حيث قدرت ب 970378.33 دج، حيث نرى أنه تم تخصيص مبلغ بقيمة 20000.00دج، ومبلغ قدر ب 18352.30دج للتأمين للاستفادة من التقاعد عند بلوغ السن المحدد، ومبلغ 20377.94 دج للتأمين ضد الأخطار في حال حدوث أي مشكلة أو خطر يتعلق بمعدات الإنتاج أو المقاول بحد ذاته، أما فيما يخص اقتناء معدات الإنتاج فقد تم إنفاق مبلغ 932026.03دج من أجل ذلك. ويمثل هذا الجدول الميزانية الافتتاحية لهذا المشروع.

4. كيفية تسديد القروض للوكالة والبنك: يوضح الجدولين المواليين كيفية تسديد القرض سواء للوكالة او البنك:

جدول رقم 16: جدول تسديد القرض البنكي.

السنة	السداسي	المبلغ
السنة 1	السداسي 1	9703783.3
	السداسي 2	9703783.3
السنة 2	السداسي 3	9703783.3
	السداسي 4	9703783.3
السنة 3	السداسي 5	9703783.3
	السداسي 6	9703783.3
السنة 4	السداسي 7	9703783.3
	السداسي 8	9703783.3
السنة 5	السداسي 9	9703783.3
	السداسي 10	9703783.3

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الوكالة

جدول رقم 17: تسديد القرض (بدون فائدة) للوكالة.

السنة	السداسي	المبلغ
السنة 1	السداسي 1	80864.86083
	السداسي 2	80864.86083
	السداسي 3	80864.86083
	السداسي 4	80864.86083
السنة 2	السداسي 5	80864.86083
	السداسي 6	80864.86083
	السداسي 7	80864.86083
	السداسي 8	80864.86083
السنة 3	السداسي 9	80864.86083
	السداسي 10	80864.86083
	السداسي 11	80864.86083
	السداسي 12	80864.86083

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الوكالة.

بعد انقضاء فترة السماح المقدرة بثلاث سنوات(3سنوات) التي منحت للمقاول كامتياز جبائي بإعفائه كليا من الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح المؤسسة يتوجب عليه تسديد القرض البنكي وذلك في مدة 5 سنوات في شكل أقساط سداسية أي عشر أقساط ويدفع المقاول مبلغ 9703783.3دج كل ستة أشهر كما هو موضح في الجدول السابق (جدول رقم)، أما بالنسبة للوكالة فيتم تسديد أول قسط مباشرة بعد ثلاث أشهر من آخر قسط سدد للبنك، حيث يسدد المقاول مبلغ80864.86083 دج.

الفرع الثالث: تقديم المشروع الثالث (الصيدلة)

فيما يلي سنقوم بعرض كيف تم تمويل مشروع الصيدلة من قبل الوكالة الولائية لولاية خنشلة وأيضا كيفية تسديد القروض ومتابعة الوكالة لهذا المشروع خلال فترة إنجازه.

أولا: الدراسة التسويقية للمشروع

نعتمد في دراستنا للجدوى التسويقية في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعرض والطلب للمنتج.

2. **دراسة السوق: يتم في هذه الدراسة تحديد احتياجات المستهلك الدوائية والمنتجات الصحية المطلوبة وكذلك الأهداف العامة للمشروع، وتحديد حجم الطلب على الادوية الأكثر استخداما والمنتجات المكملة (مثل المكملات الغذائية، مستحضرات التجميل الطبية، أجهزة قياس الضغط والسكر....) حيث يؤدي هذا الى إيضاح التقنيات والأساليب التي سيعتمدها صاحب المشروع لترويج وتسويق منتجاته لاستقطاب على أكبر شريحة سوقية ممكنة.**
6. **المنافسة: تعد المنافسة في هذا المجال مرتفعة، نظرا لوجود العديد من الصيدليات في الولاية، ولكن يمكن التغلب على ذلك من خلال تقديم خدمات متميزة مثل الاستشارات المجانية، توفير الادوية بكل أنواعها وتكون ذات جودة، العروض الترويجية، إضافة الى اختيار موقع استراتيجي لنجاح خطته التسويقية.**
7. **دراسة العرض: ان مشروع الصيدلية في ولاية خنشلة متوفر وبكثرة وبالتالي فان هذا المشروع قام بتقديم عروض كثيرة للمستهلك لجذبه منها توفير منتجات عالية الجودة والتي غالبا لا تتواجد على مستوى باقي الصيدليات وأيضا الخدمات.**

ثانيا: الدراسة الاجتماعية للمشروع:

للمشروع أثر موثوق على البيئة الاجتماعية ويتضح ذلك من خلال:

1. **على الصعيد الاقتصاد الكلي:وتتمثل في:**
   - **خلق مناصب شغل والقضاء على معدل البطالة.**
   - **توسيع تغطية الرعاية الصحية أي يساعد على دعم البنية التحتية الصحية.**
   - **دعم خطط النقلة في الوقاية والعلاج.**
   - **تحسين الظروف المعيشية وزيادة روح الاستثمار.**
2. **على صعيد الاقتصاد الجزئي: وتتمثل في:**
   - **زيادة الحصة السوقية للمؤسسة.**

- زيادة رأس مال المؤسسة.
- تعزيز النتائج المحققة.
- زيادة العرض المحلي للأدوية.

ثالثا: الدراسة الفنية للمشروع:

طلب دراسة الجدوى الفنية للمشروع تحديد كل الاحتياجات الفنية اللازمة للمشروع بالنسبة لمشروع صيدلة فإنه يعمل على تزويد السوق الوطني، فينجز المشروع على مساحة تتراوح ما بين 30 إلى60مترا تتوفر الهياكل الأساسية للمشروع على ما يلي:

ثلاجات لحفظ الادوية التي تحتاج تبريد طاولة استقبال، اجهزه حاسوب ونظام إدارة مخزون، كاميرات مراقبة، أدوية نظافة وتعقيم في إطار هذا المشروع يرى مروج أن احتياجات المشروع تتلخص فيما يلي لافتة، باب زجاجي، رفوف خاصة بالأدوية.

رابعا: الدراسة المالية للمشروع:وتتمثل في كيفية تمويل المشروع وطريقة تسديد القروض، وهي كالآتي:

1. **تقديم المشروع: نوضحه في الجدول الموالي:**

جدول رقم 18: تقديم المشروع

اسم المشروع	صيدلية
الشكل القانوني	شخص طبيعي
قطاع النشاط	القطاع الصحي
الموقع أو المنطقة	حي حسناوي
شكل التمويل	تمويل ثلاثي
الاستثمار الكلي	100000000
فترة الاسترداد	5 سنوات

المصدر: من اعداد الطالبتين على الاعتماد على معطيات الوكالة.

2. الهيكل المالي للمشروع: نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 19: الهيكل المالي للمشروع

مصادر التمويل	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	%01	9370.63
مساهمة الوكالة	%29	271748.18
القرض البنكي	%70	655943.88
المجموع	%100	937062.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة.

يمثل هذا الجدول مختلف مصادر تمويل المشروع، حيث نرى أن صاحب المشروع أو المقاول يقدم مساهمة مالية بنسبة 1 %من النسبة الكلية لتمويل هذا المشروع والتي تقدر في هذا المشروع 9370.63دج وتعبر هذه النسبة عن مصاريف فتح حساب بنكي باسم صاحب المشروع، أما الوكالة فتساهم في تمويل المشروع بنسبة 29 %من نسبة 99% تمويل المشروع والتي تقدر في هذا المشروع 271748.18، وباقي النسبة من التمويل يقدمها البنك المسؤول عن تمويل هذا المشروع حيث تقدر قيمة هذا القرض ب 655943.88دج

3. الهيكل الاستثماري: نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 20: الهيكل المالي للاستثمار.

البيان	التكاليف
الرسوم الاولية	20000.00
التأمين	12662.69
التأمين ضد الاخطار	19678.32
معدات الانتاج	904400.00
المجموع	937062.69

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الوكالة.

يمثل هذا الجدول كل المصاريف التي انفقت من أجل القيام بهذا المشروع حيث قدرت ب 937062.69 دج، حيث نرى أنه تم تخصيص مبلغ بقيمة 20000.00دج للرسوم الولية، ومبلغ قدر ب 12662.69دج للتأمين للاستفادة من التقاعد عند بلوغ السن المحدد، ومبلغ 19678.32 دج للتأمين ضد الأخطار في حال حدوث أي مشكلة أو خطر يتعلق بمعدات الإنتاج أو المقاول بحد ذاته، أما فيما يخص اقتناء معدات الإنتاج فقد تم إنفاق مبلغ 904400.00دج من أجل ذلك. ويمثل هذا الجدول الميزانية الافتتاحية لهذا المشروع.

4. كيفية تسديد القروض للوكالة والبنك: يوضح الجدولين المواليين كيفية تسديد القرض سواء للوكالة او البنك:

جدول رقم 20: جدول تسديد القرض البنكي.

السنة	السداسي	المبلغ
السنة 1	السداسي 1	65594.388
	السداسي 2	65594.388
السنة 2	السداسي 3	65594.388
	السداسي 4	65594.388
السنة 3	السداسي 5	65594.388
	السداسي 6	65594.388
السنة 4	السداسي 7	65594.388
	السداسي 8	65594.388
السنة5	السداسي 9	65594.388
	السداسي 10	65594.388

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الوكالة

جدول رقم 21: تسديد القرض (بدون فائدة) للوكالة.

السنة	السداسي	المبلغ
السنة 1	الثلاثي1	22645.681
	الثلاثي 2	22645.681
	الثلاثي3	22645.681
	الثلاثي 4	22645.681
السنة 2	الثلاثي 5	22645.681
	الثلاثي 6	22645.681
	الثلاثي 7	22645.681
	االثلاثي 8	22645.681
السنة 3	الثلاثي 9	22645.681
	الثلاثي 10	22645.681
	الثلاثي 11	22645.681
	الثلاثي 12	22645.681

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الوكالة.

بعد انقضاء فترة السماح المقدرة بثلاث سنوات(3سنوات) التي منحت للمقاول كامتياز جبائي بإعفائه كليا من الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح المؤسسة يتوجب عليه تسديد القرض البنكي وذلك في مدة 5 سنوات في شكل أقساط سداسية أي عشر أقساط ويدفع المقاول مبلغ 65594.388دج كل ستة أشهر كما هو

موضح في الجدول السابق (جدول رقم)، أما بالنسبة للوكالة فيتم تسديد أول قسط مباشرة بعد ثلاث أشهر من آخر قسط سدد للبنك، حيث يسدد المقاول مبلغ 22645.681دج.

المطلبالثالث: تقييمالحصيلةلنشاطالوكالة

بعدما تطرقنا إلى مجموعة من المشاريع ومن خلالهم تعرفنا على كيفية دعم المشاريع وتمويلها من طرف الوكالة الولائية للقرض المصغر، سنقوم بعرض كيف قامت الوكالة بدعم ومرافقة هذه المشاريع بالتفصيل والنتائج المترتبة عن هذا الدعم، كالآتي:

بعد قيام المقاول أو صاحب المشروع بإيداع الملف المطلوب وهذا بعد استفتاء كامل الشروط المذكورة سابقا وقبول اللجنة هذا المشروع وإعطاء الأمر بتمويله يأتي دور الوكالة المتمثل في القيام بعملية التقييم المالي للمشروع الممول وذلك من خلال تقديم المعلومات اللازمة من قبل صاحب المشروع المتضمنة القوائم المالية للمشروع وتكلفة المشروع أي كل الاحتياجات اللازمة للقيام بهذا المشروع وكل هذا يكون بعد اختيار المقاول الصيغة التمويلية التي يريدها بحيث أن الوكالة توفر صيغتين من التمويل الأولى المتمثلة في قرض شراء المواد الأولية أما الصيغة الثانية فتتمثل في التمويل الثلاثي حيث يشترك فيها كل من الوكالة والبنك لتمويل المشروع إضافة إلى المساهمة الشخصية من طرف المقاول والمشاريع التي تطرقنا إليها توضح ذلك. ولا يقتصر دور الوكالة فقط على التمويل بل أيضا تقوم بمنح امتيازات جبائية وشبه جبائية ومن خلال هذه المشاريع التي درسناها وجدنا أن أصحاب هذه المشاريع استفادوا من امتيازات جبائية في مرحلة الإنجاز المتمثلة في الاعفاء من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية وأيضا إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون، وفي مرحلة الاستغلال استفادوا من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح المؤسسة لمدة ثلاث سنوات وتسمى بفترة السماح.

ولا يتوقف دور الوكالة في تقديم هذه الخدمات فقط بل قامت الوكالة بمرافقة المشاريع في كل مراحل إنجازها فهي تعمل على تحديد الفئة المستهدفة وميولاتهم وتفضيلاتهم وتقدير عدد الزبائن والمنافسين المتواجدين في السوق ومختلف الوسائل التسويقية التي سيعتمد عليها صاحب المشروع لترويج منتجاتهم وخدماتهم وأيضا مساعدتهم في إعداد الخطة

التسويقية التي تتماشى مع الموارد المتاحة والتفكير في استراتيجيات تقلص من مخاطر الفشل وليس هذا بل وفرت دورات تكوينية لفائدة المستفيدين من المشاريع مكنتهم من كسب قدرات محددة تساعدهم في إنشاء وتسيير المؤسسة وتحقيق أرباح ضمان استمرارية نشاطهم، وعند تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع قامت الوكالة بتنظيم صالونات من أجل التعريف بمنتجاتهم وخدماتهم وتسويقها لكسب حصص سوقية وتقديم الارشاد والتوجيه أثناء مواجهتهم للصعوبات خاصة التسييرية.

ومن جهم أخرى تقوم الوكالة بتحليل مدى مساهمة هذه المشاريع في خلق فرص العمل وتحسين الوضعية الاجتماعية لصاحب المشروع وتحريك عجلة الاقتصاد وكذلك الحد من نسبة البطالة خاصة الفئة النسوية، بالإضافة إلى التركيز على ضمان الاستدامة الاجتماعية حيث يتم دراسة مدى قدرة المشروع على تحقيق دخل دائم لصاحبه.

وقد تجلى عن هذا الدور الذي لعبته الوكالة في دعم ومرافقة هذه المشاريع مجموعة من النتائج أهمها:

- خلق مناصب شغل في الولاية والمساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضارية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن ولا سيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال ابراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية الروح المقاولاتية لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيين أهمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كآلية أو كهيئة أو كجهاز لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة وذلك من خلال الدراسة الميدانية على مستوى وكالة خنشلة وذلك بعرض أهم

الخدمات والتسهيلات التي تقدمها و المتمثلة خاصة في صيغ التمويل بأشكالها، والخدمات الغير مالية المتمثلة في التكوين والإرشاد والاستشارة والتوجيه، كما تم الاعتماد على مجموعة من الاحصائيات والمعطيات والتي تم تحليلها وتقديم نشاطات الوكالة والتعرف على مختلف القطاعات التي تمولها الوكالة وعدد المشاريع الممولة منذ بداية نشاطها إلى غاية سنة 2024 وأيضا طريقة تمويلها ومرافقتها الى غاية تجسيدها على أرض الواقع من أجل إبراز الدور الذي تلعبه الوكالة في التخفيف من حدة البطالة من خلال خلق مناصب عمل وإدماج الفئة الراغبة في الحياة العملية، والعمل على إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية المحلية والوطنية على حد سواء.

خـــاتمـــة

عامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في موضوع البحث الذي يدرس دور أجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة توصلنا في الأخيرإلىأنالمرافقة تهتم بتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها منشئ المؤسسات لا سيما إذا كانت هذه الأخيرة صغيرة أو مصغرة، حيث تأخذ المرافقة أشكالا متعددة مثل الدولة والهيئات المحلية وأيضا مختلف الخبراء الاستشاريون الذين يولون اهتماما خاصا. كما أن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة أدى إلى ظهور أجهزة أكثر حداثة وتطوراً في مجال المرافقة وعلى رأسها حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات يبقى الدور الأساسي لها هو دعم المنشئ عند قيامه بتجسيد مؤسسته وهذا ما يساعد على استمرارها ونموها مما يسهم في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من تعدد أشكال المرافقة.

أما على مستوى الجزائر فتتواجد عدد أجهزة مرافقة لكن أغلبهايأخذ الطابع العمومي كما تقتصرأغلب مهامها على تقديم الخدمات المادية من إعفاءات جبائية وشبه جبائية ومن إعانات مالية في شكل قروض مخفضةأو عدم الفائدة وأيضا تقديم خدمات غير مالية تتمثل في الارشاد والتوجيه وتكوين المستفيدين من القرض وتسهيل اجراءات الحصول على القرض من البنوك أي دعم مؤسسين المؤسسات في مختلف التحديات والصعوبات التي تواجهها وقد تم التعرض لذلك من خلال فصلين. أحدهما نظري يتناول مفاهيم حول المرافقة وعرض أهم هيئات الدعم والمرافقة والبرامج الداعةللمؤسسات الصغيرة، أما الفصل الثاني تم فيه عرض للدراسة الميدانية حيث أخذنا الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة كنموذج وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أهمية الدور الفعال التي تلعبه هذه الوكالة في توفير مناصب شغل على مستوى الولاية إضافة إلى التوجيه والامتيازات والمرافقة التي تقدمها لفائدة هؤلاء المستفيدين.

أولا: نتائج الدراسة: توصلنامنخلالهذهالدراسةإلىالنتائجالتالية:

- تشرف الوكالةالولائية لتسيير القرض المصغر على آلية القرض المصغر في ولايةخنشلة؛
- تمنحالوكالةالولائية لتسيير القرض المصغر القروض المصغرة عن طريق صيغتين من التمويل قروض بغرض شراء مواد أولية وهو ما يعرف بالتمويل الأحادي، وتمويل ثلاثي بالشراكة مع أحد البنوك العمومية بغرض إنشاء المشاريع المصغرة وبالتالي فطالب القرض يملك الحرية في اختيار التمويل الذي يناسبه؛

- تمنح الوكالة التمويل لكل الأنشطة من اجل التطوير كل قطاعات الاقتصادية ومساهمتها في تحقيق تنوع الاقتصادي؛
- تشجع الوكالة نشاط المرأة في المجال المقاولاتي من اجل تحسين المستوى المعيشي ومساهمه المرأةالماكثة في البيت في تحقيق التنميةالاجتماعية من خلالمختلف الصناعات التقليدية والحرف؛
- تقوم الوكالة بحملات تحسيسية في المناطق النائية بهدف توعيه الناس بأهمية التقدم إلىالوكالةوأخذ القروض لإنشاءمؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة؛
- تعمل الوكالة على مرافقه المستفيدين من التمويل وتكوينهم في مجال التسيير المال والإداريوإقامة معارض وصالونات للترويج والتسويق بمنتجاتهم؛
- تساهم الوكالة في الخفض من نسبةالبطالة في الولاية.

ثانيا: اختبار نتائج الفرضيات:

من خلال القراءة الواضحة لمتغيرات الدراسة، نناقش مدى صحة الفرضيات المعتمدة في الدراسة، وهي:

1. **الفرضية الأولى: هي عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة في مرحلة بداية النشاط ذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة وهذا ما يثبتصحة الفرضية الأولى.**
2. **الفرضية الثانية: عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء العديد من الأجهزة الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، وذلك في سبيل تطويرها وترقيتها، وتتمثل هذه الأجهزة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة وغيرها من الهيئات، ويكمن دورها في مرافقة حاملي المشاريع وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
3. **الفرضية الثالثة: يكمن دور الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال تقديم قروض بدون فائدة وتقديم خدمات غير مالية متمثلة في مختلف الورشات والدورات**

التكوينية والتدريبية لفائدة حاملي المشاريع المقبولة وأيضا تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم، إضافة إلى أنها تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا: الاقتراحات:بناءا على النتائج التي توصلنا إليها سيتم تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي:

- ❖ تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية والتنفيذية، بحيث تصبح عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع؛
- ❖ متابعة ومراقبة مشاريع المستفيدين وتشديد العقوبات في حالة المخالفة؛
- ❖ زيادة نسبة القرض بصيغتيه؛
- ❖ تخفيف المصاريف الأولية قبل أخذ القرض ليتمكن البطالين من الإقبال أكثر على هذا النوع من التمويل؛
- ❖ زيادة عدد المرافقين لكل بلدية لأن مرافق واحد لا يكفي.

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

أولا: قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. **خبابة عبد الله. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة . مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.**

المذكرات والأطروحات:

1. **بوساق أحمد. (2021). البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المعوقات والمقومات. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير* (الصفحات 13 – 14). جامعة الجزائر 3، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.**
2. **دباح نادية. (2012). دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها. *رسالة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* (صفحة 63). جامعة الجزائر 3، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.**
3. **زهير بن يحي. (2022). تقييم أداء مؤسسات دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر. *أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير*. جامعة محمد البشير الابراهيميبر ببرج بوعريريج، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.**
4. **غضبان فاطمة الزهراء. (2022). هيئات وبرامج الدعم والمرافقة والممارسات التسييرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *رسالة ماجستير* (صفحة 30). جامعة الجزائر3، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.**
5. **لخلف عثمان. (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* (صفحة 34). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.**
6. **مشري محمد الناصر. (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة . *رسالة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* (الصفحات 18 – 19). جامعة فرحات عباس، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.**

المجلات:

1. **الجودي ساطوري، عمامرة ياسمينة، بوعلاق نوال. (2017). دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرة وإسقاط على الواقع الجزائري . *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 24* (01)، 95.**
2. **خزار حليمة. (2019). آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر. *مجلة قانون العمل والتشغيل، 04* (02)، 11.**
3. **خلخال منال، عماري رحمة جميلة. (2021). دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة. *مخبر الاقتصاد المالية وإدارة الأعمال، 07* (02)، 42.**
4. **رفيقة بوطبل، عبد القادر يخلف. (2023). آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، 12* (01)، 380.**
5. **سماح طلحي. (2016). دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية* (05)، 298.**
6. **صابرينة مانع، فضيلة بوطورة. (2018). المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 03* (01)، 156.**
7. **ضيف سعيدة. (2019). دور أجهزة الدعم في تمويل ومرافقة المرأة المقاولة في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية، 13* (03)، 471 – 472.**
8. **فارس معيزي، عبد الجليل بوداح. (2021). دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر1. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 10* (02)، 600 – 601.**
9. **لعذور صورية. (2017). دور مؤسسات الدعم والمرافقة في ترقية عمل المقارلاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة CNAC)،(ANDI'L) ،(ENSEJ) ،(ANGEM. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة* (04)، 91.**
10. **معطوب السعيد، مشري إيمان. (2021). واقع مساهمة هيئات التمويل والمرافقة في دعم وإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة التكامل الاقتصادي، 09* (01)، 375.**
11. **مليكة عبد غرس، منصور بن عمارة. (2024). تقييم دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR) كآلية مستحدثة لدعم وتمويل المؤسسات في الجزائر. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 10* (01)، 44.**

12. نزار سناء، زايدي مريم. (2021). مساهمة الزكاة في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر . *مجلة الأداء* (03)، 86.

13. نعيجي عبد الكريم، نشمة ياسين. (2022). مشاتل المؤسسات ودورها في مرافقة وترقية المؤسسات الناشئة: دراسة ميدانية لمشتلة المؤسسات لولاية عنابة. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، 06* (01)، 168.

14. يوسفي عبد الكريم، بلال بوجمعة. (2021). أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة مجاميع المعرفة،، 07* (03)، 74 – 75.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1. Bouhellala Souad .(2024) .The Rol of Entrepreneurship Support Bodiies In Algeria In Suppriting Local Development .*Management End Economics Research Journal 06.* (02)، 541.
2. Boukrif moussa Berrah kafia .(2018) .Les obstaclesàla croissance des entreprises en Alegria .,*journal d'études financières et locales*.97 - 94 ،(09) .

المواقع الإلكترونية:

1. *التعليمة الوزارية رقم2021/204: تخص تطبيق التعليمات وتوجيهات للسيد رئيس الجمهورية*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 19 03, 2025 https://www.gov.dz:
2. *لحظائر التكنولوجية*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 04, 2025 https://www.mpt.gov.dz :
3. *دروس على الخط*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 03, 2025 Moodle. Univ-Dbkm.Dz :
4. *وزارة الصناعة بالجزائر*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 https://www.industrie.gov.dz/adpmepi: 04, 2025

الملاحق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences

الرقم: 02 / ق ع ت/ ق ع ت/ ق ع م/ 2025

خنشلة في : 2025/02/24

الاسم و اللقب : مدور مروى / شرقية نبيلة

تاريـــــخ المـــيلاد: 2001/07/05 - 2002/01/19

مكـــان المـــيلاد: شيليا/ خنشلة

- عنوان تقرير التربص: دور اجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة
- مكان التربص: مدير الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر خنشلة.

فـــترة التـــربص مـــن: 15 يوم

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/.....	
المبادرة	04/.....	
المعارف التطبيقية	04/.....	
قدرة العمل	04/.....	
العلاقة مع العمال	04/.....	
العلامة النهائية	20/.....	

ملاحظات أخرى:

ممثل المؤسسة

رئيس القسم

الملحق01

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbas laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences

الرقم: 02 / ك ع إ / ع ت/ ع ت /2025

خنشلة في : 2025/02/24

إلى السيد: مدير الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر-خنشلة-

تسهـــــيل مهـــــمة

سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي المقرر للحصول على شهادة الماستر تخصص ادارة اعمال، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة، يشرفنا أن أطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطالبين :

	معلومات الطالب الاول	معلومات الطالب الثاني
الاسم واللقب	مدور مروى	شرقية نبيلة
تاريخ ومكان الازدياد	2002/01/19	2001/07/05
رقم التسجيل	34052879	34049429

عنوان التقرير: دوراجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة

وذلك من أجل إجراء تربص تطبيقي لدى مؤسستكم .

رئيس القسم

جامعة عباس لغرور خنشلة
قسم علوم التسيير
شيباني سعيد

الملحق 02

قائمة المصـــادر والمراجـــع

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE, DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

Agence de la wilaya de KHENCHELA

N°: 83 /D E.F/401/2024

DECISION D'ÉLIGIBILITÉ ET DE FINANCEMENT
Projet

Nom	:	KHAOUA
Prénom	:	KHALED
Identifiant	:	400102083199206271

L'étude de votre demande de Micro Crédit relative à votre projet portant :
COIFFEUR HOMME
par la commission d'éligibilité et de financement en date du **12/11/2024**
a permis de donner un avis favorable.

La structure de votre financement se répartit comme suit

- **Apport personnel (1%) : 9 702,44 DA**
- **P.N.R (29%) : 281 370,75 DA**
- **Crédit bancaire (70%) : 679 170,79 DA**
- **Soit un total de : 970 243,98 DA**
- **Bonification du taux d'intérêt bancaire (100%)**

ette décision d'éligibilité et de financement vous est délivrée pour faire valoir ce que de c

Fait à KHENCHELA le : 12/11/2024

Le Directeur d'agence de wilaya

الملحق03

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

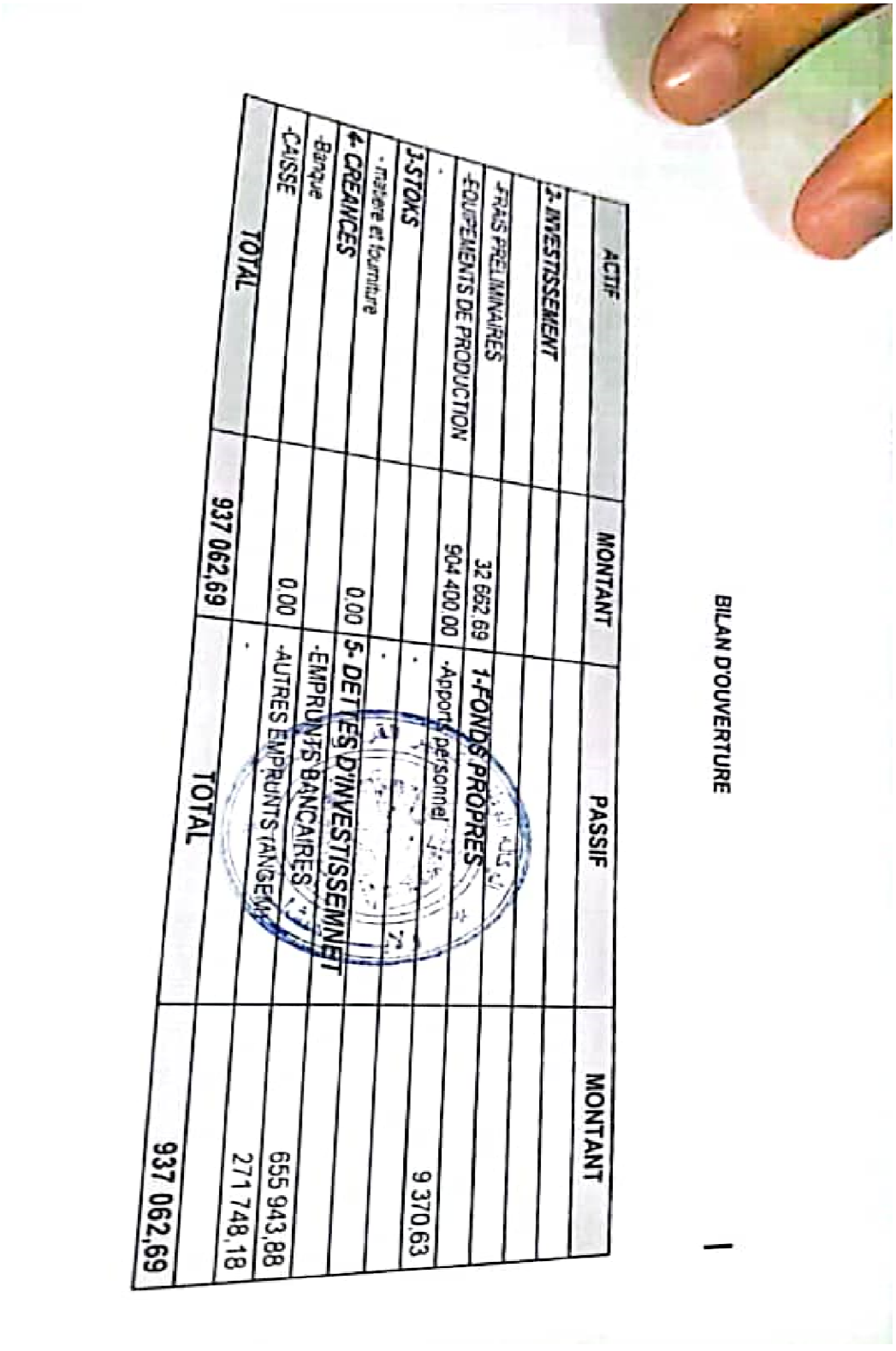

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENT			
-FRAIS PRELIMINAIRES	32 662.69	1-FONDS PROPRES	
-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	904 400.00	-Apport personnel	9 370,63
3-STOKS			
- matière et fourniture	0.00	5- DETTES D'INVESTISSEMNET	
4- CREANCES		-EMPRUNTS BANCAIRES	655 943,88
-Banque		-AUTRES EMPRUNTS (ANGEM)	271 748,18
-CAISSE	0.00		
TOTAL	937 062,69	TOTAL	937 062,69

الملحق04

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

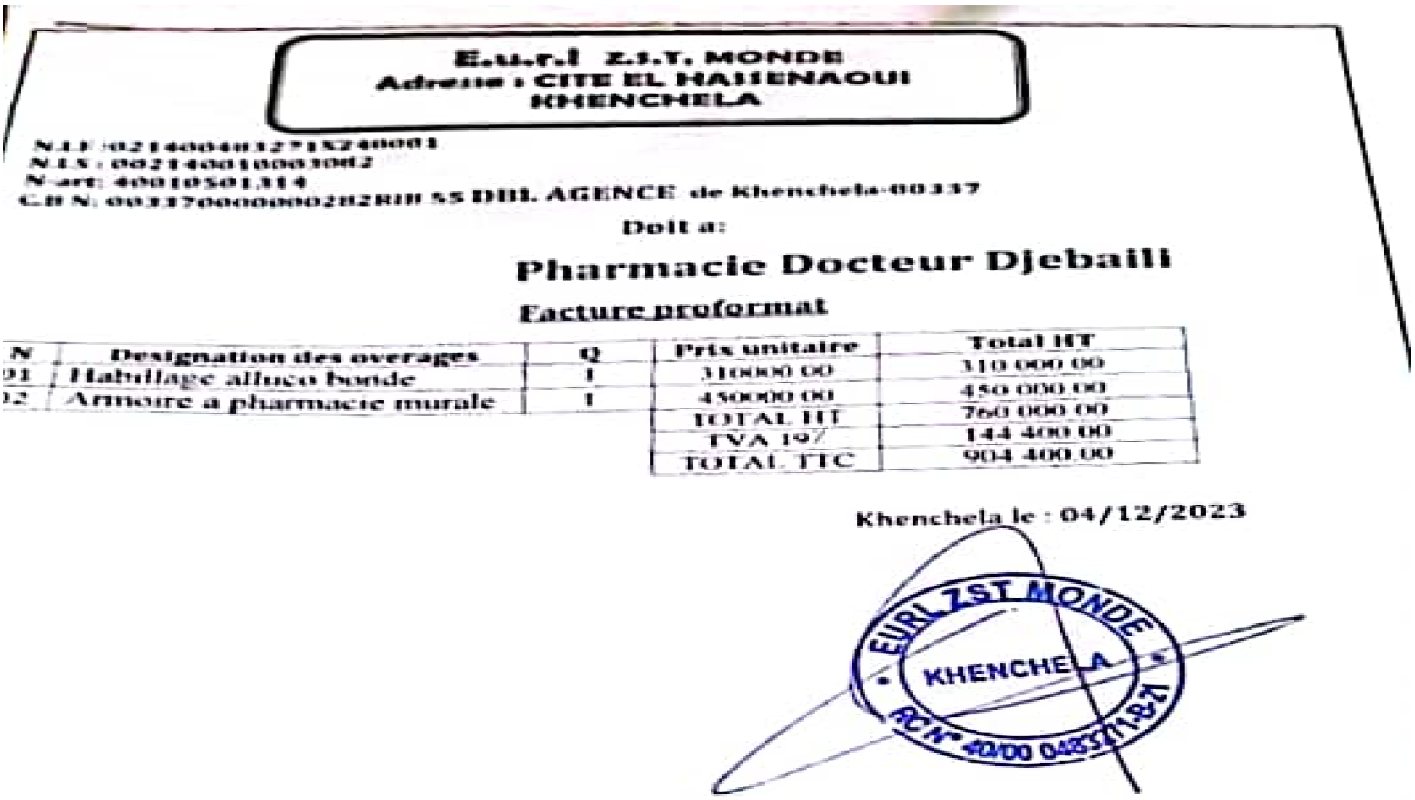

E.u.r.l Z.I.T. MONDE
Adresse : CITE EL HAIENAOUI
KHENCHELA

N.I.I :021400481271S240001
N.I.S : 002140481008300l2
N.art: 400105013l4
C.B N: 00337000000002B2RIB 55 DBL AGENCE de Khenchela-00337

Doit a:

Pharmacie Docteur Djebaili

Facture proformat

N	Designation des overages	Q	Prix unitaire	Total HT
01	Habillage alluco bonde	1	310000 00	310 000 00
02	Armoire a pharmacie murale	1	450000 00	450 000 00
			TOTAL HT	760 000 00
			TVA 19%	144 400 00
			TOTAL TTC	904 400 00

Khenchela le : 04/12/2023

EURL ZST MONDE KHENCHELA RC N° 40/00 0485571B21

الملحق 05

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصـــادر والمراجـــع

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENT			
-FRAIS PRELIMINAIRES	38 352,30	*1-FONDS PROPRES*	
-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	932 026,03	-Apports personnel	*9 703,78*
-		-	
3-STOKS		-	
- matiere et fourniture	0,00	*5- DETTES D'INVESTISSEMNET*	
4- CREANCES		-EMPRUNTS BANCAIRES	*679 264,83*
-Banque	0,00	-AUTRES EMPRUNTS (ANGEM)	*281 409,72*
-CAISSE		-	
TOTAL	970 378,33	TOTAL	*970 378,33*

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

VI- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

I- STRUCTURE D'INVESTISSEMNET

RUBRIQUES	COUT
Frais préliminaire	20 000,00
L'aménagement et l'agencement	0,00
Assurances	18 352,30
F G M M C	*20 377,94*
Le fonds de roulement	0,00
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	932 026,03
Taxe Sur Véhicules Neufs	0,00
matières premières oumarchandises	0,00
TOTAL	970 378,33

II- STRUCTURE DE FINANCEMENT

RUBRIQUES	TAUX	MONTANT EN DA
Cout de financement du projet	100%	970 378,33
Apports du promoteur en numéraires	1%	9 703,78
Prêt non rémunérer (PNR) Angem	29%	281 409,72
Emprunt bancaire	70%	679 264,83

AVIS DE L'ACCOMPAGNATEUR :

Accordé : [X]
Non accordé : [ ]

Signature.

مرافق ذاكرة تخرج
عبد الرزاق قزاطي

LE DIRECTEUR D'AGENCE DE WILAYA

العابل فطيمة الزهراء
مديرة وكالة بالبيض

oui
non

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

VI- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

I- STRUCTURE D'INVESTISSEMNET

RUBRIQUES	COUT
Frais préliminaire	20 000,00
L'aménagement et l'agencement	0,00
Assurances	12 662,69
F G M M C	***19 678,32***
Le fonds de roulement	0,00
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	**904 400,00**
Taxe Sur Véhicules Neufs	0,00
matières premières oumarchandises	0,00
TOTAL	**937 062,69**

II- STRUCTURE DE FINANCEMENT

RUBRIQUES	TAUX	MONTANT EN DA
Cout de financement du projet	100%	**937 062,69**
Apports du promoteur en numéraires	1%	9 370,63
Prêt non rémunérer (PNR) Angem	29%	271 748,18
Emprunt bancaire	70%	655 943,88

AVIS DE L'ACCOMPAGNATEUR :

Accordé : [X]

Non accordé : [ ]

Signature.

LE DIRECTEUR D'AGENCE DE WILAYA

oui

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

VI- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

I- STRUCTURE D'INVESTISSEMNET

RUBRIQUES	COUT
Frais préliminaire	20 000,00
L'aménagement et l'agencement	0,00
Assurances	8 953,98
F G M M C	*20 375,12*
Le fonds de roulement	0,00
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	**941 290,00**
Taxe Sur Véhicules Neufs	0,00
matières premières oumarchandises	0,00
TOTAL	**970 243,98**

II- STRUCTURE DE FINANCEMENT

RUBRIQUES	TAUX	MONTANT E
Cout de financement du projet	100%	**970 243,9**
Apports du promoteur en numéraires	1%	9 702,44
Prêt non rémunérer (PNR) Angem	29%	281 370,7
Emprunt bancaire	70%	679 170,7

AVIS DE L'ACCOMPAGNATEUR :

Accordé : [X]
Non accordé : [ ]

Signature.

رئيس دائرة خنشلة
عبد الرزاق قراط

LE DIRECTEUR D'AGENCE

ولاية خنشلة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENT			
-FRAIS PRELIMINAIRES	28 953,98	***1-FONDS PROPRES***	
-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	941 290,00	-Apports personnel	9 702,4
-		-	
3-STOKS		-	
- matiere et fourniture	0,00	***5- DETTES D'INVESTISSEMNET***	
4- CREANCES		-EMPRUNTS BANCAIRES	679 170,7
-Banque	0,00	-AUTRES EMPRUNTS (ANGEM)	281 370,7
-CAISSE		-	
TOTAL	**970 243,98**	**TOTAL**	**970 243,9**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

KHENCHELA

N° 89 /CB 5/401/2024

DECISION D'ÉLIGIBILITÉ ET DE FINANCEMENT
Projet

Nom	ZERIF
Prénom	HOUCINE
Identifiant	400104097199312111

Suite de votre demande de Micro Crédit relative à votre projet portant
PIZZERIA
la commission d'éligibilité et de financement en date du 12/11/2024
permis de donner un avis favorable.

structure de votre financement se répartit comme suit :

- Apport personnel (1%) : 9 703,78 DA
- P.N.R (29%) : 281 409,72 DA
- Crédit bancaire (70%) : 679 264,83 DA
- Soit un total de : 970 378,33 DA
- Bonification du taux d'intérêt bancaire (100%)

décision d'éligibilité et de financement vous est délivrée pour faire valoir ce que de d

Fait à KHENCHELA le : 12/11/2024

Le Directeur d'agence de wilaya

العاني لطيمة الزهراء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner